مُناظَرَة الهِنْد الكُبْرى

في عِلم مُقارَنة الأَديان

بين

الشيخ رحمت الله الهندي

وبين القِسيس پافاندر

الفهرس

المناظرة الصغرى
بين الشيخ رحمت الله والقسيس كِنى

النص[1] :

قال القسيس « كنى » للقسيس « فرنج » : اطلب من الشيخ إثبات تحريف التوراة والإنجيل والدليل على ذلك .

قال الدكتور محمد وزير خان[2] : يجبُ تحديدُ شروطِ للمناظرة قبل إثبات التحريف .

قال القسيس « كنى » : تحريفُ التوراة غيرُ ممكن ، لأن نسخة التوراة التى كتبها موسى بخط يده كانت محفوظة الى عهد « نَبُوخذ ناصَّر » ملك بابل فى التابوت . وكان التابوتُ فى هيكل سليمان بأورشليم – القدس – وكان كل ملك يجلس على كرسى المملكة . يكتبُ لنفسه نسخة من التوراة ويجعلها دستور حياته .

قال الشيخ رحمت الله : إن التابوت لما أخرج من الهيكل فى عهد سليمان عليه السلام لم يكن فيه سوى لوحَىِ العهد.وما كانت فيه التوراة التى كتبها موسى بخط يده .

قال القسيس « كنى » والقسيس فرنج[3] : ما الدليل على ذلك ؟

قال الشيخ رحمت الله : فى سِفر الملوك الأول ، الأصحاح الثامن . الآية التاسعة وهذا نصها : « لم يكن فى التابوت إلا لوحا الحجر اللذان وضعهما موسى هناك فى حوريب حين عاهد الرب بنى إسرائيل عند خروجهم من أرض مصر » اهـ .

---

(١) النص من كتاب أكبر مجاهد فى التاريخ الحديث « إيك مجاهد معمار » نشر مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .

(٢) كان وزيراً من وزراء الهند .

(٣) ينطق أحيانا : فرينتش .

قال القسيس فرنج : هذا شيء تافه لا يثبت به التحريف .

قال الشيخ رحمت الله : إن للتحريف عندى أدلة غير هذا الدليل .

قال القسيس فرنج : قد شهد داوود النبي بأن عنده كتاب الله وإنه يتلوه . وهو أب لسليمان .

قال الدكتور محمد وزير خان : ما الذى كان عنده من أسفار التوراة المتداولة حاليا ؟

قال فرنج : إن التوراة كانت عنده موجودة .

فقال الدكتور : نحن نتكلم حول التوراة الموجودة حاليا دون التوراة القديمة. واعلم أولا : أن سند كتب التوراة والإنجيل لم يصل إلينا بالتواتر . وثانيا : قد ألحقت حتما بهذه الكتب آيات كثيرة . وثالثا : فيها كثير من الروايات الكاذبة . وأكثر المعانى مختلفة .

قال القسيس فرنج : إن السند موجود فى الكتب الأخرى .

فقال الشيخ رحمت الله : لا أطلب منك الآن أكثر من سندين. واحد منهما لسفر أيوب. والثانى لسفر نشيد الإنشاد الذى لسليمان .

القسيس : سكت . وبدأ يتكلم عن العهد الجديد – كتب الانجيل –

قال القسيس فرنج : إن إسناد كتب العهد الجديد موجود فى كلام القدماء ، موجود فى كتب آبائنا الكرام .

قال الشيخ : إن « يوسى بيس » وهو واحد من مؤرخيكم . كتب فى كتابه « تاريخ كليسا » إن القدماء كانوا لا يثقون فى رسالة يعقوب ، ورسالة بطرس الثانية ورسالة يوحنا الثانية والثالثة وسفر رؤيا يوحنا اللاهوتى . وقال يوسى بيس أيضا : إن بعض العلماء صرحوا بأن هذه الكتب من تأليف « شرن ببيس » الكافر .

قال فرنج : اتركوا تاريخ « يوسى بيس »

قال الشيخ : ائتوا بإسناد سفر رؤيا يوحنا اللاهوتى « المشاهدات »

فبدأ القسيسان يتحاوران باللغة الانجليزية.ثم قالا : تسلمت جميع الكنائس هذه الكتب واعتبروها صادقة .

قال الدكتور محمد وزير خان : ماذا تريدون بالكنائس ؟ لو أردتم جميع المسيحيين القدماء فهذا غلط ولو أردتم مجمع كارنهيج فهذا صحيح . ومع ذلك ما كان أحد يعتبر هذه الكتب الهامية . وخاصة كتاب « يهوديت » وكتاب « وزدم » وكتاب « المكابيين » وكتاب « ايكليزا ستيكس » وكتاب « باروخ » وهذه الكتب أنتم معشر البروتستنت لا تعتبرونها الهامية مقدسة . ومجمع نائس اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول : كتب صاحب « اكسيهومو » أن أصحاب مجمع نائس قد وضعوا الأسفار الكاذبة والصادقة على المذبح وأوقدوا نارا ، وقالوا : إن الأسفار الكاذبة ستأكلها النيران والصادقة سيحفظها الله . واشتغلوا بالدعاء والتسبيح.عند ذلك . وهذا يعني على صحة الرواية أنهم ما كانوا يميزون بين الصادق والكاذب من الأسفار .

الثاني : قال « لاردنر » : لم يرد في مجمع نائس ذكر تلك الكتب التي تحكم بصحة قول « جو تهيودورت » أنَّ الكتب التي وُضعت على المذبح لها سند .

الثالث : إن « كيهو . لك . رومن » يقولون : إن كتاب « يهوديت » لم يعرفه المجمع كتابا إلهاميا .

أي قول تعتبروا من هذه الأقوال الثلاثة ؟ القسيسان : سكتا . ولم يردا جواباً .

قال الدكتور محمد وزير خان : اتركوا هذا إذا كان الحرج فيه واضحا .

قال القسيسان : سنريكم.صحة كتبنا . ثم وقف القسيس كثي وتوجه إلى المكتبة وأحضر كتاب « بيلى » وأراد أن يفتحه على مجمع نائس ففتحه مصادفة على مجمع لوديسيا . ووجد فيه أن سفر رأيا يوحنا اللاهوتي لم يعتبره مجمع لوديسيا كتابا مقدسا . فقال الدكتور محمد : لقد ثبتت صحة قولي .

فقال القسيس وقد ظهر الخزى على وجهه : إن صحة إسناد سفر الرؤيا

موجود في كلام مشايخنا الكرام .

فقال الدكتور محمد : مَنْ مِن هؤلاء المشايخ ؟

فاستفسر كثى من القسيس بفندر فقال له : أولُ من ذكر صحة اسناد سفر الرؤيا هو « كليمنت » .

فقال الدكتور محمد : إن رسالة كليمنت كتب عنها « لاردنر » : « أن هذه الرسالة تشابهت معانيها مع معاني الانجيل . ولذلك يقول النصاري : إنه نقلها من الانجيل » ولا نسلم برسالة كليمنت لأنه لا يكتب المرجع والمصدر صراحة . ومن الممكن أن يكون « كليمنت » قد نقل صحة إسناد سفر الرؤيا من طريق رواية لسانية .

قال القسيس : ما حال قرآنكم ؟

قال الدكتور محمد : إن القرآن متواتر بالتواتر ، حتى حركاته وكلماته .

فقال القسيسان : نحن لا نتكلم الآن عن القرآن .

ثم إن القسيسان أحضرا نفسير « هارن » وعرضا على الشيخ رحمت الله والدكتور محمد وزير خان عبارة موجودة في المجلد الثاني صفحة ٣٣٩ طبعة سنة ١٨٢٢ ومفهومها هكذا : « يظهر من هذه العبارة أن الأصل العبراني محرف » وغرضهما من هذا العرض : الطعن في هارن بعدم معرفته للغة العبرانية فلا يعتد بكلامه ، وبالتالي لا يحتج الشيخ والدكتور بالآيات التي ذكرها « هارن » على تحريف التوراة .

ثم قال القسيسان : إن هارن يكتب أن الأصل العبراني محرف في المواضع التالية :

(١) ملاخي ٣ : ١ (٢) ملاخي ٥ : ٢ (٣) مزمور ١١ : ٨ — ١١ (٤) مزمور ٤٠ : ٦ — ٨ (٥) مزمور ١١٠ : ٤ (٦) عاموس ٩ : ١٢ .

وقال فرنج : إن القسيس كثى له إلمام تام باللغة العبرانية. ولكن الأستاذ هارن لم يكن ملما باللغة العبرانية، وإن كان عظيم الشأن في زمنه .

وعندئذ أظهر له الشيخ رحمت الله موضعين من تفسير « هنرى وإسكات » فيهما قد حُرّف الأصل العبرانى .

فقال فرنج : إن هنرى وإسكات كانا مُفسّرين كبيرين ، ولكنهما لم يعرفا العبرانية .

قال الشيخ رحمت الله : لأنكم تطعنون فى كبار مفسرى الكتاب المقدس ، فإنى أعرض نصا من التوراة نفسها يبين التحريف بوضوح تام :

الآية ١١ والآية ١٢ من الأصحاح ٢١ من سفر أخبار الأيام الأول تُخالف صراحة الآية ١٣ من الأصحاح ٢٤ من سفر صموئيل الثانى .

والنص الأول هكذا : « فجاء جاد إلى داوود . وقال له هكذا قال الرب : اقبل لنفسك . إمّا ثلاث سنين جوع أو ثلاثة أشهر هلاك أمام مضايقيك وسيف أعدائك يدركك . أو ثلاثة أيام يكون فيها سيف الرب ووبأ فى الأرض وملاك الرب يعثو فى كل تخوم إسرائيل . فانظر الآن ماذا أرد جوابا لمرسلى » ؟ (١ أخ ٢١ : ١١ - ١٢)

والنص الثانى هكذا : « فأتى جاد إلى داوود وأخبره . وقال له . أتأتى عليك سبع سنى جوع فى أرضك ؟ أم تهرب ثلاثة أشهر أمام أعدائك وهم يتبعونك ؟ أم يكون ثلاثة أيام وبأ فى أرضك ؟ فالآن اعرف . وانظر . ماذا أرد جوابا على مرسلى » ؟ (٢ صم ٢٤ : ١٣)

فلما سمع القسيس كفى . أنهى المباحثة . وأظهر سروره بلقاء الشيخ والدكتور ، ثم بعد الترحيب وإظهار السرور أضاف قائلا : إن صفات الله تعالى فى التوراة والزبور والأنجيل متشابهة . وليست صفات الله فى القرآن كما فى الكتب الثلاثة .

فقال الدكتور محمد : صحيح إن القرآن يخلو من الخرافات التى هى ظاهرة فى عقائدكم حيث تقولون . إن الآلهة ثلاثة : أحدهم فى السماء ، والثانى كان فى رحم مريم تسعة أشهر ثم خرج طفلا يأكل ويشرب ، والثالث منهم نزل على الإله الثانى فى صورة حمامة .

وعلى إثر ذلك استأذن القسيس كي وانصرف .

ولما همَّ الشيخ رحمت الله والدكتور محمد بالانصراف . قال القسيس فرنج : انتظروا قليلا ، ثم خرج من المجلس وعاد يتحدث معهما فى بعض الأمور ، حتى انجر الكلام إلى العقائد فأخذ الدكتور محمد وزير خان يعرض عليه الأصحاح الأول من انجيل متى وفيه : « يُورام ولد عُزِّيا وعزِّيا ولد يوثام . ويوثام ولد آحاز » وفى سفر أخبار الأيام الأول هكذا : «يورام وابنه أخزيا وابنه يوآش وابنه أمصيا وابنه عزريا وابنه يوثام وابنه آحاز » (١ أخ ٣ : ١١ — ١٣) . فبين يورام وعزيا أو عزريا ثلاثة آباء ساقطين . فإما أخطأ متى وإما كذب كاتب سفر الأخبار .

وبغض النظر عن ذلك فإن متى ذكر أيضا : أن يُوشِيَّا أنجب يَكُنيا واخوته . ويكنيا أنجب شألتيل . وشألتيل أنجب زَرُبَّابل . مع أن يكنيا ابن ابن يوشيا لا ابنه . ولم يكن ليكنيا اخوة . وزربابل ليس ابن شألتيل ، بل ابن عمه . وذلك واضح من سفر الأخبار .

فأجاب القسيس فرنج : يمكن أن يكون متى أخذ النسب من أوراق غير مقدسة .

فرد الدكتور محمد وزير خان : لا يمكن هذا التوجيه فإن الثلاثة « أخزِّيا ويُوآش وأمَصْيا » كانوا ملوكا معروفين . ومع هذا كله فقد تسرب الخطأ إلى الأنساب كما رأيت . وليس من مانع فى تسرب الخطأ إلى الكتاب كله . ولعل متى لم يدرس التاريخ القديم فلذلك أخطأ كثيرا .

وهنا هموا بالانصراف . وبينما هم وقوف قال الدكتور محمد وزير خان للقسيس فرنج : ما اسمك ؟

قال فرنج : اسمى فرنج .

قال الدكتور محمد : لو أقول إن عمر القسيس فرنج الواقف أمامنا الآن ٢٢ سنة . وقال الشيخ رحمت الله : إن عمره ٤٤ سنة فما رأيكم فى هذا الكلام ؟

فرد القسيس فرنج قائلا : هذا صعب جدا .

فقال الدكتور محمد وزير خان : لو أثبتنا مثل هذا الكلام فى كتابكم المقدس فماذا تقولون ؟

فسأل القسيس فى دهشة : أين هذا الكلام ؟ :

فأشار الدكتور إلى الشيخ رحمت الله. فعرض عليه الآية الثانية من الأصحاح الثانى والعشرين من سفر أخبار الأيام الثانى. وعرض عليه الآية ٢٦ من الأصحاح الثامن من سفر الملوك الثانى. حيث كتب فى الأول : إن عمر « أخزيا » كان ٤٣ سنة عند جلوسه على العرش ، وكتب فى الثانى أن عمر أخزيا كان ٢٢ سنة فأيهما نصدق ؟

ونص الآية الأولى هكذا : « كان أخزيا ابن اثنتين وأربعين سنة حين ملك وملك سنة واحدة فى أورشليم . واسم أمه عَثَلْيا بنت عُمْرى » (٢ أخ ٢٢ : ٢)

ونص الآية الثانية هكذا : « كان أخزيا ابن اثنتين وعشرين سنة حين ملك وملك سنة واحدة فى أورشليم . واسم أمه عثليا بنت عمرى ملك اسرائيل » (٢ مل ٨ : ٢٦)

فأجاب القسيس فرنج : إن الأخطاء فى الأعداد فقط ، وهى أخطاء لا تضر العقائد والشرائع .

فرد الدكتور محمد قائلا : لما ثبتت هذه الأخطاء كلها فى كتابكم المقدس ، فما تلك الدلائل التى تُثبت أن العقائد والشرائع صادقة لم يطرأ عليها تحريف ما ؟

وقد أحصيتُ أنا بنفسى أكثر من مائة خطأ فى كتابكم المقدس . ولا يوجد خطأ واحد فى القرآن. فلماذا لا تؤمن بالإسلام أيها القسيس ؟

فرد القسيس قائلا : إن هذا لشىء عظيم جداً .

وانتهى المجلس

تمت المناظرة بين الشيخ رحمت الله وبين القسيس « ركى »

ثانيـا :

مُنَاظـرَةُ الهِند الكبَرى
بين الشيخ رَحمتَ الله والقِسيس بافاندر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذى لا إله إلا هو ، سبحانه أن يكون له ولد .

وفـى كـل شـىء لـه شاهـد ∴ يـدلُّ علـى أنـه واحـد

فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ، ولا يضره جحد جاحد ، لا ثانى له ولا ثالث ولا ضد ولا ند.فليمت بغيظه كل معاند . هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله ويُحكم آياته ، وإن رغمت أنوف الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويحرفوا كلماته . فصلى الله على هذا النبى الأصيل ، والسيد النبيل . المبشر به فى التوراة والإنجيل . محمد . وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين إلى سواء السبيل ، الدامغين لجيشات الأباطيل .

أما بعد

فيقول العبد الفقير إلى الله الغنى « رفاعي الخولى الكاتب » — ختم الله له بالحسنى — : إنه قد وصلت إلىَّ رسالة فى لسان« أردو » ألَّفها « السيد عبدالله الهندى » الذى كان مترجماً ثانيا للدولة الانكليزية فى دار حكومة « أكبر آباد » وطبعها سنة ١٢٧٠ من هجرة سيد الأولين والآخرين فى « أكبر آباد » وبين فيها حال المناظرة التى وقعت بين الألمعى اللوذعى الفاضل « رحمت الله الهندى » والقسيس « بافاندر » مؤلف « ميزان الحق » فى السنة المذكورة ، فى البلد المسطور ، فى المجلس العام .

وكتب فى آخر الرسالة المذكورة مضبطة زينها بشهادات الأشخاص المعتبرين ، الذين كانوا حاضرين فى المجلس المذكور . مثل : قاضى القضاة « محمد أسد الله » والمفتى « محمد رياض الدين » والفاضل « فيض أحمد »

باشكاتب النظارة المالية والفاضل « أمجد على » وكيل الدولة الانكليزية وغيرهم .

ثم وصلتْ إلىّ رسالة أخرى له فى هذا الباب فى اللسان الفارسى طبَعَها بعد الرسالة الأولى فى البلدة المذكورة أيضا . وهذه الرسالة تُوجد فى مدينة « اسلامبول » أيضا ، عند بعض أمراء الدولة العلية — لا زالت[1] بألمع نجم على الأفلاك الدائرة ، وبت نجم على الساهرة — وكلتا الرسالتين مطابقتان فى بيان أصل المقصود ، ومعتبرتان أيضا .

لأن مؤلفهما كان مترجما ثانيا للدولة الانكليزية ، فى دار حكومة « أكبر آباد » وكان موجودا فى مجلس المناظرة ، وكتب ما سمع بأذنيه وشهد بصدقه الأشخاصُ المعتبرون ، لا سيما الأربعة المزبورون ، الذين هم من ذوى المناصب العليا ، فى الدولة الانكليزية ، وطبعها بعد المناظرة ، فى البلدة المذكورة التى هى دار الحكومة الإنكليزية ومحل المناظرة . وقد كان أمراء الإنكليز أيضاً حضروا فى تلك المناظرة . ووقت الطبع والأشتهار قد كانوا فى ذلك البلد على حكومتهم التامة .

وألَف أيضا « وزير الدين بن شرف الدين » الذى كان من حضار ذلك المجلس ، رسالة فى اللسان الفارسى ، سمَّاها بـ « البحث الشريف فى إثبات النسخ والتحريف » وطُبعت تلك الرسالة فى « دهلى » فى السنة المذكورة ، بأمر ولى العهد « مرزا فخر الدين بن سراج الدين بهادر شاه » سلطان دهلى — أنار الله برهانهما — ونشرَ نسخها بأمر ولى العهد — المرحوم المذكور — فى أقطار الهند وتوجد نسخها المطبوعة فى (مكة المعظمة) عند أكثر أهل الهند من المجاورين . وهذه الرسالة مطابقة لهاتين الرسالتين ، لا تخالفهما فى مضمون من المضامين . وقد سمعت فى « مكة المعظمة » حال هذه المناظرة ، من أفواه الرجال الغير محصورين ، الذين جاءوا للحَجّ بعدها .

وبالجملة : خبرُ هذه المناظرة ، وكوْنُ القِسِّيس مغلوبا فيها ؛ بمنزلة المتواتر المعنوى ، عند أهل الهند . فأردتُ أن أترجم هذه المناظرة باللسان العربى ؛

---

(١) لقد كان للأتراك فضل كبير على المسلمين . فقد جعلهم الله سببا لنشر دينه والتمكين له فى الأرض .

ليظهر الحال لأهل العلم من المسلمين كافة ، ويعلموا : أنّ مؤلف « ميزان الحق » الذي حصل له نوع اعتبار عند بعض الجهال – الذين هم كالأنعام – هو الذي أُلزِم في هذه المناظرة على رؤوس الأشهاد ، في مسألتي النسخ والتحريف ، اللتين كان يطيل اللسان فيهما ، بالنسبة إلى أهل الإسلام .

فترجمت رسالة « أُردو » بلا زيادة ونقصان في كلام المؤلف . وزدتُ في بعض المواضع شيئا للتوضيح . وإن كان قليلا أوردته في أثناء كلامه ، وميزتُ الزائد عن كلامه بعمل قَوْسين وكتابة الزائد بينهما . وإن كان كثيرا كتبته غالبا في الحاشية ؛ فليكن الناظر على تنبه من هذا المعنى لئلا يخلط كلامي بكلام الأصل . وها أنا أشرع في المقصود ، بعون الله الملك الودود . وأقول :

قال المؤلف – شكر الله سعيه – بعدما فرغ من الحمد والصلاة :

أما بعد

فيقول العبد الذليل « السيد عبدالله الأكبر آبادى » إنه وقعتْ في هذه الأيام مباحثة دينية ، ومناظرة مذهبية بين حضرة التحرير الفاضل « رحمت الله » مُصنف كتاب « إزالة الأوهام » والقسيس « بافاندر » مؤلف « ميزان الحق » والسبب الباعث عليها : أن الفاضل النحرير أراد أن يُظهر على الكل ، من الخاص والعام ، حال المسائل المتنازع فيها بين المسلمين والنصارى على أكمل وجه . فرأى أن الأحسن في هذا الباب : انعقاد المحفل العام ، لأجل المناظرة لوجهين :

الأول : أن المباحثة التحريرية تطول فيها المدة . وما كانت له فرصة إلى هذه المدة (لأنه كان يريد الرجوع إلى البلد دهلي)

والثاني : أن المباحثة التحريرية يقع فيها خَلْط المبحث ، غالبا ؛ فلا تحصل منها نتيجة حسنة .

فاستدعى الفاضل النحرير هذا الأمر من القسيس المذكور ، وأرسل إليه مكتوبات . وتقررت المناظرة بعد مكتوبات معدودة على هذا الترتيب :

يناظر : أولاً : فى النَّسْخ ، ثم فى التحريف ، ثم فى التثليث ، ثم فى نبوة محمد ﷺ وتقرر : أن اثنين يكونان لاثنين من كل جانب فكان القسيس « بافاندر » والقسيس « فرنج » فى جانب . والفاضل النحرير ، والحكيم « محمد وزير خان » فى جانب آخر .

لكنى أتأسفُ تأسفا شديدا على أن هذه المناظرة المفيدة للناس ، ما وصلت إلى منتهاها ، بل تمت على مبحث التحريف ؛ لأن القسيس « بافاندر » قال للفاضل النحرير فى اليوم الثانى بعدما فرغوا من المباحثة : « إنّا لا نناظرُ فى مسألة التثليث ، ما لم تقروا بأحقية هذا الإنجيل ؛ لأن هذه المسألة تثبتُ بالكتاب لا بالعقل » فقال الفاضل النحرير : « إنّا أثبتنا التحريف . وسلمتموه أنتم فى سبعة مواضع أو ثمانية ، وسلمتم أيضا به فى أربعين ألف موضع من سَهْو الكاتب . فما بقى بحسب هذا المعنى بيننا وبينكم إلا النزاع اللفظى ؛ فكيف نسلم فى تلك الصورة بهذا الكتاب » ؟

وتمت المباحثة (على النسخ والتحريف) وبقيتُ الأمور التى كانت تذكر فى مسألتى التثليث والنبوة . ولما كنتُ فى اليومين اللذين انعقد فيهما مجلس المناظرة حاضرا وحررتُ تقرير الجانبين . كنتُ أريد أن أجعل هذه المباحثة ثلاثة أقسام ، أذكر فى القسم الأول مكاتيب الفاضل النحرير ، والقسيس « بافاندر » والتقرير اللسانى الذى جرى بينهما . وفى القسم الثانى أذكر : أدلة إبطال التثليث . وفى القسم الثالث : أذكرُ أدلة أحقية نبوة النبى ﷺ .

لكنه ظهر أمر عجيب فى هذا الوقت . وهو أن القسيس فعل حركتين عجيبتين :

الأولى : أنه أرسل مكتوبا وثلاثة كتب مملوءة بالمطاعن إلى الحكيم « محمد وزير خان » فقامت على هذه الحركة مباحثة جديدة أخرى .

والثانية : أنه طبع المباحثة على طريق آخر ، على حسب اشتها خاطره[1] .

---

(١) وهذه الحركة من القسيس كانت بعد رجوع الفاضل الممدوح إلى « دهلى » وهذه المباحثة أيضا طُبعت فى أكبر آباد . وموجودة عندى .

فصار ردها ضروريا ؛ فلذلك جعلتُ هذه المباحثة على خمسة أقسام : ذكرت في القسم الأول : المكاتيب المذكورة ، والتقرير اللساني . وفي القسم الثاني : مكاتيب القسيس « بافاندر » والحكيم « محمد وزير خان » وفي القسم الثالث : أدلةَ إبطال التثليث . وفي القسم الرابع : أدلة نبوة النبي ﷺ . وفي القسم الخامس : ردَّ رسالة المباحثة التي طبعها القسيس . ثم بينتُ في الخاتمة نتيجةَ هذه المباحثة . وأرجو من الناظر أن يدعو لي بدعاء الخير .

المراسلات التي جرت قبل المناظرة

« **المكتوب الأول**(١): **من الفاضل إلى القسيس** : إني وصلت إلى هذا البلد (أي أكبر آباد) لأمر مّا . وحصل لي الفراغ من هذا الأمر ، الذي كنت مشتغلا فيه ، وأريد أن أرجع إلى « دهلي » وارتسم في قلبي إلى الآن بفضل الله بالأدلة القطعية : أنّ الكتب المقدسة منسوخة ، ومحرفة . وأن الدين الأحمدي حق ، ارتساما لا يخطر ببالي خلافه [ولو] على سبيل الوَهْم الضعيف ، وطالعتُ مطالعة كثيرة في كتبكم ، وكتبتُ جوابها أيضا . [ولأن] لكم توجُّه تام في رد الملة الإسلامية ، وقال لي الفاضل « أمير الله » : إنكم كما تحبون المباحثة التحريرية بمقتضى الكمال ، كذلك تحبون المباحثة التقريرية في المشافهة [ولأنكم] أيضا : أمرتُم أن أحضُر في بيتكم ، وحضرت على ما أمرتم بمعية الفاضل المزبور ، ولكني رجعت بدون اللقاء لقصور الطالع(٢).

وأريد لأجل الأمور التي مَرَّ ذكرها ؛ أن أستفيدَ من تقريركم ، بحضور الأشخاص المعدودين من أهل العِلم ، من المسلمين والمسيحيين . وأظهر مكنوناتي . ليحصل لكل من الحاضرين ، اطلاع على إفاداتكم ، لما صرحتم به في تأليفاتكم من أن مسألتي النسخ والتحريف هما أعظم المسائل المتنازع

---

(١) تركتُ عنوان المكاتيب لأنه كان على طريقة أهل الهند ، وما كان في نقله فائدة معتد بها .

(٢) كان من عادة الناس : أن ينظروا في كتب التنجيم ويحسبون اسم الشخص واسم أمه ثم يقولون : طالعه يدل على كذا وهذا من الخرافات والأباطيل .

فيها بين النصارى والمسلمين . وقلتم : إنهما أول الأمور فى المباحثة كما هو مُصرح به فى مكتوبكم الأول ، المندرج فى كتاب « حَلِّ الإشكال » والعبدُ الفقير أيضا سلّم كونهما عُمدة ؛ اتّباعا لرأيكم ، ورضى أن تكون المباحثة أولا على هاتين المسألتين . وبعدهما يتكلم فى المسألة التى يقع عليها رضا الطرفين .

فإن كان هذا الأمر مقبولا عندكم ، فعينوا يوما ومكانا ، ثم أخبرونى ؛ لأقيم فى هذا البلد إلى أن أفرغ من هذا الأمر ، ولا أرجع إلى « دهلى » إذ لا مطلوب لى فى هذه البلد غير المباحثة . فأرجو من لطفكم أن تخبرونى فى جواب هذا المكتوب عن أحد الأمرين . وقد وصل إليكم كتاب « إزالة الأوهام » من « دهلى » والغالب أن رسالة « أحسن الأحاديث فى إبطال التثليث » وصلت أيضا إليكم . وسيصلُ إليكم كتاب « الإعجاز العَيْسوى » الذى حصل لى الفراغ من تأليفه فى هذه الأيام . ونقدت فيه فى آخر الفصل الثالث من الباب الأول كتابكم « ميزان الحق » وسيصلُ إليكم بعد ذلك كتاب « إزالة الشكوك » الذى هو جواب سؤالات « الكرانجى » وقد فرغتُ من تأليفه من مدة . ووقع الهَرْج فى طبعه ، بسبب وصولى إلى هذا البلد . ولسوف أطبعه إذا رجعت إلى « دهلى »

وبعد ذلك سيصلُ إليكم كتاب « الاستبشار » الذى هو رد « حل الإشكال » [الذى ألفتموه] وقد ألّفه بعض أحبائى ، وأرسله إلىّ وسيُطبع وسيصل إليكم بعد ذلك « معدل اعوجاج الميزان » وهو جواب « ميزان الحق » الذى جاء ذكره فى « إزالة الأوهام »

والحاصل : أنّ كل كتاب بعد الطبع سيصل إليكم .

هدانا الله وعباده أجمعين إلى معرفة الحق ، ووفقنا للسلوك على الطريق المستقيم ، وخلّصنا من التعصب ، والأمور المضرة للآخرة . آمين .

حرر هذا المكتوب فى ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٣ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد »

رد القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفت الحالات ، وتأسفت على أنكم شرفتم بيتي ، وما كنتُ حاضرا ، ورجعتم بلا نيل المقصود . لكني معذور لأني ما كنت مطلعا على عزم مجيئكم من قبل ، وما قلتُ للفاضل « أمير الله » فى مجيئكم على بيتي، غير أنى قلت فى جواب بعض أقواله يقينا هذا الكلام وهو : « إن كانوا طالبي المناظرة علانية ؛ فلابد من الملاقاة أولا » وما أمرتُ كما أشرتم ؛ وظهر من مكتوبكم : أن مقصودكم المباحثة العلانية ، فى مجمع أشخاص من الفريقين . وهذه الطريقة وإن لم تكن عندى مفيدة إفادة كثيرة ؛ لكني لستُ بخارج عن إطاعة أمركم وأولاً : أشاورُ فى تعيين اليوم والوقت اثنين أو ثلاثة من أمراء الانكليز ثم أخبركم ، وينعقد محفل المناظرة بعده والمستحسن أن تراعى فى هذه المباحثة هذه الأمور :

الأمر الأول : أن تكون المناظرة فى النَّسْخ والتحريف كما استدعيتم .

والثانى : يُتكلم فى أمر ، يكون مختار الطرفين .

والثالث : أن لا يُذكر أمر خارج عن المبحث فى أثناء المناظرة .

والرابع : أن يكون واحد حَكَمًا يقال له « جيرمن » فى عرف الانكليز ؛ لئلا يكون محفل المناظرة عاريا من حسن الانتظام والتهذيب .

فى ٢٣ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثانى من الفاضل التحرير : وصل كتابكم الكريم ، وصرتُ ممنونا لأجل قبولكم المناظرة العلانية ، وظهر ما وعدتم به من الأخبار عن تعيين اليوم والوقت بعد المشاورة ، وما طلبتم منى من مراعاة الأمور الأربعة : فأرجو أن تخبرونى بعد المشاورة [عن تعيين اليوم والوقت] والأمر الأول كان مقبولا عندى من قَبل ؛ اتِّباعا لرأيكم . والأمر الثالث لما كان محمودا مستحسنا موافقا لدأب المناظرة صار مقبولا بكمال الرضا . لكن الأمر الثانى محتاج إلى شيء من التوضيح فلذلك أكلفكم أن تصرحوا لى ما هو مقصودكم من هذه الفقرة : « والثانى يُتكلم فى أمر ، يكون مختار الطرفين » لأبادر إلى القبول بعد العلم . بقى الأمر الرابع . والغالب : أن مرادكم بلفظ « أحد » :

هو أمير من أمراء الأنكليز . وإنى غريب فى هذا البلد ، لا أعرف أحدا من هؤلاء العظام ؛ لأظهر رضاى به . وإن رضيت بأحد من أهل الإسلام . فالغالب أن هذا الامر لا يكون مقبولا عندكم . ولأن هذه المباحثة تكون فى المسائل العظيمة . وفيها سواء أكان الحكم نصرانيا أو إسلاميا - لا ترتفع شبهة رعاية الحكم عن قلوب الخلق سواء أكانوا نصارى أو مسلمين . لذلك أرى أن لا يكون هذا الامر مشروطا . وهذا الأمر يحتاج إليه فى الضبط لأنه اذا كان أهل العلم [من المسلمين والنصارى والمجوس] فى محفل المناظرة فهذا المحفل لا يكون عاريا عن حسن الانتظام .

والفقير قليلُ المعرفة باللسان الانكليزى ، ويحتاجُ الفريقان إلى تصحيح النقل عن الكتب ؛ فلذلك جعلتُ الحكيم « محمد وزير خان » شريكا لى . فاختاروا أنتم لاجلكم شريكا يكون لائقا بهذا الأمر ، ويُراعى الى آخر المباحثة : أن لا يكون لأحد دخل فى أثناء المناظرة ، ولا يُتكلم بلا أو نعم . غير الأربعة . أعنى : إياكم وشريككم ، وإياى والحكيم « محمد وزير خان »

فى ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٤ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم فى جواب كتابى ، وانكشفت مضامينه انكشافا بينا . وهذا العبد أيضا راض أن يكون الاثنان للاثنان من الجانبين ، ولا يكون الحُكَم . فكونُ الحكيم « محمد وزير خان » فى جانبكم مقبول ، ويكون القسيس « فرنج » فى جانبى . لكنه يروح اليوم إلى « علِى كُره » وغيرها ؛ لأجل تبديل الهواء . ويرجع بعد أسبوعين . فتكونُ المباحثة متأخرة إلى مجيئه . فإذا جاء ينعقد محفل المناظرة . ولما جرت العادة بأن أكثر الناظرين والسامعين ، يجتمعون عند انعقاد أمثال هذا المحفل ؛ فالمتيقنُ : أنه يجتمع من الجانبين أكثر الأمراء من الانكليز ، وأكثر أهل البلدة . ولا يكون لأحد دخل فى المباحثة . إلاّ إن خطر ببال أحد قول حسن ، أو كلمة مستحسنة ؛ فلا يكون له ممانعة عن الإظهار ، وتكون الممانعة عن الدخول فى المناظرة . ويكون هذا الأمرُ منحصرا فى الاثنين الاثنين ، اللذين تقررا من

كل جانب .

في ٢٥ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثالث من الفاضل النحرير : وصلّ كتابكم الكريم في جواب كتابي ، وظهر أنكم رضيتم بِفَسْخ الشرط الرابع ، واستحسنتم كون الاثنين للاثنين من الجانبين ، وقبلتم أن يكون الحكيم « محمد وزير خان » شريكا لي . وجعلتم القسيس « فرنج » شريكا لكم ، وطلبتم مهلة أسبوعين ؛ لأجل عذر عَزْم القسيس « فرنج » إلى « عِلِي كُره » وغيرها . ولا يخفى عليكم : أن إقامتي في هذه البلدة كإقامة المسافرين ولا أحب زيادتها . وقد طلبت منكم في الكتاب السابق توضيح الشرط الثاني ، ولكنكم ما أوضحتموه في الجواب ؛ فالآن استدعي منكم ثلاثة أمور معتمداً على لطفكم :

الأول : أن لا تستدعي مهلة أخرى غير مهلة الأسبوعين التي قبلتهُما ؛ اتّباعا لأمركم .

والثاني : إيضاح الشرط الثاني لأتكلم عليه من القبول أو عدمه .

والثالث : أن تخبروني عن تعيين المكان في هذين الأسبوعين ، قبل يوم المناظرة بثلاثة أيام أو أربعة .

﴿ والسَّلَامُ على مَن اتَّبَعَ الهُدَى ﴾(١)

٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٦ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصلَ كتابكم الكريم وانكشفَ مقصودُه ، ولا تمتد مدة رجوع القسيس « فرنج » أزيد من أسبوعين إن شاء الله . فلا تتفكروا لأجل هذا الأمر . وإذا جاء . أخبركم . وينعقدُ محفل المناظرة في « الخان » الذي كان فيه مدرسة في السابق ، وتكون جلسة المناظرة وقت الصبح ، من الساعة السادسة والنصف ، إلى الساعة الثامنة ؛ لأن أمراء الانكليز لا يتحملون الجلوس أزيد من هذا . ولا أقدرُ على تعيين يوم المناظرة الآن . وأخبركم عنه

---

(١) طه ٤٧

بعد رجوع القسيس « فرنج »

وتوضيحُ الشرط الثانى : أنكم أشرتم فى المكتوب الأول : أنه يُتكلم بعد مباحثة النسخ والتحريف فى المسألة التى يكونُ عليها اتفاق الفريقَيْن . فجعلت هذه الإشارة قانونا فى مكتوبى . وكتبتُ : أن المباحثة تكون أوّلا على النسخ ، والتحريف ، ثم على أمر يكون مختار الفريقين . وأنا أستدعى أنها تكون على نبوة نبى الإسلام ، بأن توردوا الدلائل التى تكون مثبتة لرسالته .

فى ٢٧ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الرابع من الفاضل النحرير : وصلَ كتابكم الكريم ، وعلمتُ : أن مدة المهلة لا تتجاوز عن « الأسبوعين » وأن الجلسة تكون فى « الخان » الذى كانت المدرسة فيه . وأن وقت الجلسة يكون وقت الصبح من الساعة السادسة ونصف ، إلى الثامنة ، ففرحت فرحا كثيرا . بإدراك مضمون الفقرة الأولى . وقبلت الأمر المندرج فى الفقرة الثانية برضا القلب .

لكننى لا أبادر على قبول مضمون الفقرة الثالثة لأمرين :

الأول : أن الظاهر أنكم تجيبون فى هذه المباحثة يوما واحدا ، والمدة ساعة ونصف ، ويضيع منها أيضا فى انتظار الناس مقدار نصف ساعة ، ففى الباقية لا يمكن انفصال المسألة الواحدة ؛ فضلا عن انفصال المسائل الثلاث العظيمة الأخرى ، التى تقصدون المباحثة فيها .

والثانى : ان الحكيم « محمد وزير خان » ليس له فرصة فى وقت الصبح ؛ لاشتغاله فى هذا الوقت بأمر « خسته خانة »[1] وإنى لست بمحتاج إلى إعانته وشركته ، خاصة فى هذ المباحثة . وليس له شوق إلى هذه الأمور أيضا . لكننى لا أعرف فى هذا البلد غيره ، ممن له معرفة بلسان الانكليز ، وتقع الحاجة فى المناظرة إلى تصحيح النَّقل ، والرجوع إلى المنقول عنه يقينا ، ولأجل هذه الضرورة الشديدة ، جعلتُه شريكا . وحيث أنَّ لكم هِمَّة عالية فى أمثال هذا الأمر ، وحصلَ لكم الامتياز عن جميع القسيسين ؛ التمسُ منكم أنه لابد لكم

(١) خسته خان : مستشفى

من أن تقبلوا هذين الأمرين ، لإثبات الحق :

الأول : أن تُوَسِّعوا فى الوقت ؛ ولاحظوا أن تُعطوا الناس السامعين غير هذا القدر من الوقت الذى حددتموه فى أن يجلس كل واحد منهم إلى ما يشاء ويذهب متى يشاء . وأنتم لا تقومون قبل تصفية المسائل . وسيكون فى هذ الصورة أناس كثيرون من النصارى والمسلمين والمجوس موجودين إلى آخر الجلسة ، إن شاء الله ؛ حتى وإن ذهب الأمراء العظام من الانكليز . وإن لم تقدروا أن تتحملوا هذه المشقة فى يوم واحد ؛ فعينوا فى كل يوم ساعة ونصف إلى أن يحصل الفراغ عن تصفية هذه المسائل .

والثانى : أن تكون الجلسة يوم الأحد بعد الساعة العاشرة ؛ لأنه يكون الفراغ فى هذا اليوم لجميع متعلقى دولة الانكليز ، ويكون لكم الفراغ أيضا فى هذا اليوم ، بعد الساعة العاشرة ، عن العبادة المقررة ، وللحكيم عن أمر « خسته خان » ولجميع الناس ، سواء أكانوا أمراء الانكليز أو أهل البلد ، عن جانب الأكل والشرب . وإن كان لكم عذر فى يوم الأحد ؛ فعينوا يوما آخر بدله ، بعد الساعة العاشرة .

فى ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد يوم الثلاثاء .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، ووقفتُ على العُذْرَيْن اللذين كتبتموهما لأجل عدم قبول الفقرة الثالثة المندرجة فى كتابى . وما ظننتم أنى أحضر مجلس المناظرة يوما واحدا فقط ؛ فظنٌّ غير صحيح . بل أحضرُ إلى انفصال المسائل المتنازعة . والجلساتُ التى تقع إليها الحاجة لتصفية هذه الأمور تنعقدُ . ولكن مقدار الجلسة ووقتها يكونان كما كتبتُ فى العريضة السابقة لا غير ؛ لأن أمراء الانكليز ليس لهم وقت أنسبَ منه فى أمثال هذا الأمر ، ولا يمكن يوم الأحد كما جوزتم ، ويتعسر انعقاد الجلسة على التواتر فى كل يوم . نَعَمْ يمكنُ فى كل أسبوع مرتين أو ثلاث مرات . وأُخبركم عن تعيين أيام انعقاد الجلسة بعد رجوع القسيس « فرنج »

فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الخامس من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وصرتُ متعجبا غاية التعجب . لأنكم لا ترضون بتبديل الوقت ومقداره ، ولا ترضون أيضا أن تكون المباحثة يوم الأحد ، ولا بمجيء كل يوم على التوالى ، بل كل أسبوع مرتين أو ثلاث مرات . والظاهر أنكم تفرون من المباحثة التقريرية ؛ فلا توسعون وقت الجلسة ، ولا ترضون بتبديله . انظروا إلى أنى مسافر ، ولى هَرْج كثير فى الإقامة بهذا البلد . ومع ذلك طلبتم مهلة أسبوعين ، بعذر سفر القسيس « فرنج » وقبلتُها . ولا تقبلون تبديل الوقت الذى فيه عذر قوى لشريكى ؛ لاشتغاله بأمر « خسته خانه » والعذرُ بأن أمراء الانكليز ليس لهم وقت أنسب منه : ضعيف ؛ لأنا لو فرضنا أنهم لا يحضرون فلا بأس ؛ لأن أناسا كثيرين آخرين من المسلمين والنصارى يحضرون .

وهذه المباحثة ليست موقوفة على حضور هؤلاء الأمراء [فى رأيى] وإن كانت موقوفة فى رأيكم على حضورهم ، فالغالب أنهم – وكذا سائر الناس – يكونون فارغين بعد غروب الشمس . فعينوا هذا الوقت . ولو كنتُ أعرف فى هذا البد أحداً معتمدا عارفا بلسان الانكليز ، غير الحكيم المذكور ؛ لجعلته شريكا لى .

ولقد اخترت المباحثة التقريرية لأجل أن الانفصال فيها يكون أسرع من المباحثة التحريرية . وهذا الأمر أنسب وأليق بغربتى . وإذا كانت المباحثة التقريرية فى الأسبوع مرة أو مرتين ، ولا يكون مقدارها إلا ساعة ونصفا . فلا رجحان لها على المباحثة التحريرية . ولا يحصل السرور للسامعين ، ولا ينقطع الكلام فى كل مرة على محله . بل يحتاج الى إعادته فى المرة الثانية . ولابد من مدة طويلة ، أنا لا أقدر على تحمُّلها فى هذه المسافرة .

فألتمسُ منكم أن تتركوا الوقت الذى من طلوع الشمس إلى الساعة العاشرة ، وتعينوا وقتا آخر ، يكون مناسبا لكم ، سواء أكان فى النهار أو فى الليل ؛ لأنه لا عذر لنا بوجه من الوجوه فى غير الوقت المذكور ، فى سائر أجواء النهار والليل . ولابد من المجيء فى كل يوم ، إلى انفصال المسائل

المتنازعة ؛ لتتم المناظرة فى أيام معدودة . وإن وقع عليكم فى تلك الأيام مشقة ، فإن تحملها من محاسن أخلاقكم – ومحاسن أخلاق القسيسين ليس ببعيد – وإن لم يكن التماسى هذا مقبولا عندكم ، لعذر ما ؛ فتصوروا أن كتابى هذا كتاب أخير ، وأخبرونى إلى الغد قبل صلاة الجمعة ؛ لأقطع هذا الرجاء ، وأرجع إلى « دهلى » بعد أداء صلاة الجمعة ، إن اتفق . وإلاَّ ففى يوم السبت ، ولا أضيع أوقاتى فى الغفلة والعبث .

فى ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٣٠ مارس سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس :

الخطاب الأول : وصلَ كتابكم الكريم ، وانكشفتْ الحالات المندرجة فيه . ولقد نسبتم إلىّ فيه لفظ الفِرَار ، وهو مخالف لدأب تحرير أرباب الترتيب . وأى مانع لى أن أنسب هذا اللفظ إليكم أيضا فى القبول وعدمه ، اللذين وقعا بينى وبينكم فى الأمور المتعلقة بهذه المباحثة ، لأنكم ما سلمتم الأمور المرضية لى ، لكن هذا اللفظ غير مناسب لى جدا . لذلك لا أقدر أن أكتبه . وما كتبتموه فى تعيين الوقت بعد الساعة العاشرة . سواء أكان فى النهار أو بعد غروب الشمس فإنى سأشاور فيه واحدا أو أثنين من أمراء الانكليز ، ثم أخبركم ، ولقد كتبتُ إليكم فى الكتاب السابق : أنكم تُوردون دلائل إثبات نبوة نبيكم ، بعد الفراغ من مباحثتى النَّسخ والتَّحريف . وما كتبتم فى جوابه أى شىء من القبول أو عدمه . فإن كتبتم يكونُ حسنا .

فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٤ .

الخطاب الثانى من القسيس فى الرد على الخطاب الخامس للفاضل النحرير : وعدتُ فى كتابى العاجز الذى أرسلتُه أمس فى جواب كتابكم الكريم ؛ أنى أُشاور واحدا أو اثنين من أمراء الانكليز فى أمر الوقت الذى جوَّزتم ، ثم أخبركم . فشاورتُ اليوم فما استحسن أحد من المستشارين الوقت المذكور . فيكون وقتُ المباحثة هو الوقتُ الذى أخبرتُ عنه فى الكتاب

السابق . أعنى وقت الصبح من الساعة السادسة والنصف إلى الساعة الثامنة . ولما كان لكم عذر لعدم فراغ الحكيم ؛ ذهبتُ اليوم إلى الحكيم « ماري » لأحصل على إجازة للحكيم « محمد وزير خان » وحصلتُ منه على الإجازة لحضور الحكيم « محمد وزير خان » وقتَ الصباح فى جلسة المباحثة . فقال الحكيم « ماري » : أنا أُجيزه . ويكون عدم حضوره فى « خسته خانه » يوم المباحثة معكم فما بقى لكم الآن فى أمر الوقت عُذْر ، وكتبتُ إطلاعا لكم . وأنا انتظر جواب الكتاب الذى أرسلتُه أمس . فأرجو منكم جواب الكتابَيْن .

فى ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ .

المكتوب السادس من الفاضل النحرير : وصل إلىَّ كتابان كريمان منكم ، وانكشف منهما : أنَّ رضاكم : إنْ تباحثوا فى نبوة حضرة خير البشر ﷺ بعد الفراغ من مباحثتى النسخ والتحريف . وأن من المستحسن فى رأيكم عدم تبديل الوقت . ولذلك حصلتم على إجازة من الحكيم « ماري » للحكيم « محمد وزير خان » وأنا أستحسنُ أن يُباحث أوّلا : فى مسألة التثليث بعد الفراغ من مباحثة المسألتين المذكورتَيْن ، ثم يُباحث ثانيا : فى مسألة النبوة ؛ لأن مسألتى التثليث والنبوة — وإن كانتا أشد أنواع المسائل الأخرى المتنازع فيها بين النصارى والمسلمين بعد مسألتى النسخ والتحريف — فإن أهل الاسلام يُنكرون الأولى ، ويثبتون الثانية . والنصارى يعكسون وجوبا . لكنكم قلتم فى بعض تأليفاتكم : « إنكارُ التثليث دليل من أدلة إبطال نبوة محمد » ﷺ . فعلى رأيكم « مسألةُ التثليث مدارُ . إبطال النبوة » وقبلتُ الأمر الثانى بكمال رضا الخاطر . وإن لم يظهر لى وجه حسن لعدم تبديل الوقت ؛ لأن العذر كان لأجل الحكيم « محمد وزير خان » وقد ارتفع بتحصيلكم الإجازة له .

وسأحضرُ يوم انعقاد الجلسة ، وقت الصباح ، إن شاء الله . لكنى قد التمستُ منكم فى الكتاب المرسل فى ٣٠ مارس : إنه لابد من حضوركم كل يوم غير يوم الأحد ، إلى انفصال المسائل المتنازعة . ولا أكلفكم يوم الأحد . فإن لم يظهر عذر من جانبكم ، فى حضور يوم غير يوم الأحد ، لا يظهرُ من جانبى أيضا عذر مًا . وأذنتكم مرارا فى قبول هذا الشرط لأجل أنى

مُسَافر .

في ٢ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ١ نيسان الفرنجي سنة ١٨٥٤ من الميلاد .

الرد من القسيس : وصل كتابكم الكريم في جواب الكتابَينْ ، وانكشف الحال . وكتبتم بناء على وجه غير ضروري : أن مسألة التثليث ، تُقَدَّم على مسألة إثبات نبوة نبي الإسلام . وكان اللائق عدم تغيير الأمر الذى جَوَّزتُ عن محله ، فإني لم أغير الأمور المجوزة لكم . ولا عذر لى في مباحثة التثليث . وأقبلُ تقديم هذا المبحث على مبحث النبوة ، بشرط أن تتوجهوا توجها تاما إلى اختتام المباحثة . وما كتبتم من حضورى كل يوم فى جلسة المباحثة ؛ فقد كتبتُ أولا في جواب كتابكم المكتوب ٣٠ مارس : أن حضورى وحضور أمراء الانكليز كل يوم غير ممكن . نَعَمْ . يُعَيَّن من كل أسبوع أيام لحضور جلسات للمباحثة . وهذا الأمر أيضا موقوف على رجوع القسيس « فرنج » وأظن أن الأسبوع الأول لا ينعقد فيه أزيد من جلستين ؛ لأن يوم صلب المسيح يكونُ فيه . لكن الأسبوعات التى بعده ، الأغلبُ أن يعين من كل منها ثلاثة أيام أو أربعة أيام لهذا الأمر .

في ٣ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب السابع من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم وانكشف مضمونه . وكتبتم : أن قبول تقديم مبحث التثليث على مبحث النبوة ، مشروطٌ بأن يكون الفقير متوجها توجها تاما إلى اختتام مباحثة النبوة ، وأنكم لا تحضرون في الأسبوع الأول أزيد من مرتين ؛ لأجل أن يوم صلب حضرة المسيح فيه — على زعمكم — وتحضرون في الأسابيع التى بعده . في كل أسبوع ثلاث مرات أو أربع مرات . فشرطكم مقبول ، وأتوجَّهُ في مباحثة النبوة بعد مباحثة التثليث — كما أمرتم — وما لم يظهر عذر من جانبكم ، لا يظهر من جانبى . وانفصال المسائل الأربعة تحتاج إلى مدة . وأنا مسافر . وعذركم فى الأسبوع الأول مقبول . فأرجو في الأسابيع الباقية : أنَّ حضوركم إنْ لم يكن في كل يوم ، فلابد أن لا يكون أقل من أربعة أيام في كل أسبوع .

في ٥ رجب سنة ١٢٧٠ و ٤ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من القسيس : كنتُ اليوم أطالع كتاب « إزالة الأوهام » من مؤلفاتكم ، فرأيتُ في آخر الصفحة ٥١ هذه الفقرة : « ما كتبَ القسيس « بافاندر » في « حل الإشكال » من أنه لم تظهر عبادة الأصنام من نبي ؛ فمن أعجب الإفادات » ولا يتذكر العبد أنه كتب هذا . وما أحلتم في تأليفكم إلى صفحة معينة من « حل الإشكال » لأرى فيها ؛ فأرجو من لطفكم أن تكتبوا بِنَمْرة الصفحة التي كتبتم فيها هذا .

في ٥ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثامن من الفاضل التحرير : وصل كتابكم الكريم وانكشف ما فيه وتقررت المناظرة التقريرية في أربع مسائل . هي أمهات المسائل المتنازعة فيما بين أهل الإسلام والنصارى . وأرجو أن لا تقع المباحثة التحريرية إلى انفصالها ؛ في غيرها — هو أجنبي منها — بل لابد أن يكون انفصالها أولا ملحوظا للجانبين . نَعَمْ . إذا كان الخَصْم قد اطلع في تأليفات خصمه على شيء متعلق بمسألة من المسائل المذكورة ؛ يسأل عنها عند وقت المباحثة في تلك المسألة ويكون الجوابُ لازما على ذمة الخصم . وإن سألتم عن شيء آخر تحريرا أو تقريرا بعد الفراغ من المسائل المسطورة ؛ أسمعُ بكمال الرضا وأجيبُ عنه على حسب الاستطاعة . وإن ظهر لي شيء يُستحسن استكشافه منكم أسألكُم .

في ٧ رجب سنة ١٢٧٠ و ٦ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من القسيس : جاء القسيس « فرنج » البارحة ، وتقررت جلسة المناظرة يومين متتاليين : الاثنين والثلاثاء . أعني العاشر والحادي عشر من نيسان الإفرنجي ، في الوقت المعلوم ، على المكان المُجَوَّز ، وبعدهما لا تكون الفرصة في ذلك الأسبوع — كما كتبت سابقا وتنعقدُ الجلسة في الأسبوع الثاني — كما كتبتُ اطلاعا .

وتكون المباحثة في المسائل المتنازعة على هذا الترتيب : تكونون أولا —

على ما هو مسطلح نظركم — معترضين على النسخ والتحريف والألوهية والتثليث ، ويكون هذا العبدُ مجيبا . ثم يكون هذا العبد معترضا على نبوة رسول الإسلام ، وتكونون أنتم مجيبين فقط .

ولعل مضمون كتاب العجز ، الذى أرسلتهُ ؛ لاستكشاف ثمرة صفحة « حل الإشكال » صار محمولا على المعانى غير المقصودة لى . فصدر الجواب على طريق آخر . وحقيقة الأمر : أنني وأنا أطالع كتاب « إزالة الأوهام » رأيتُ فى ذلك اليوم الفقرة المعلومة المندرجة فيه . فتأملتها تأملا كثيرا ؛ لكنني ما تذكرتُ أنى كتبت مثلها فى « حَلِّ الإشكال » فلذلك استفسرت بلا تكلف . لأرى ماذا كتبتُ ؟ ولا علاقة للأمور المجوزة فى المباحثة لها . وهذا العبد راض غاية الرضا أن توردوا اعتراضا على أمر من الأمور المندرجة فى مؤلفاتى ، بشرط أن يكون لهذا الأمر تعلق ومناسبة بالمسائل المتنازعة كما كتبتم فى مكتوبكم .

فى ٧ نيسان سنة ١٨٥٤ .

المكتوب التاسع من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفَ أن الجلسة تقررت يومين متواليين الاثنين والثلاثاء ، فى العاشر والحادى عشر من نيسان الأفرنجى ، فى الوقت والمكان المجوزين ، وسأحضر فى اليومين المذكورين على التوالى ، فى الوقت المعلوم ، على المكان المعهود . وتكونُ المناظرة على الترتيب الذى كتبتم فى المسائل الأربع .

فى ٩ رجب سنة ١٢٧٠ و ٨ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم السبت .

مبحث النّسْخ

انعقدتْ جلسة المباحثة الأولى فى الحادى عشر من رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة ، والعاشر من نيسان الإفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد ، يوم الاثنين ، وقت الصبح ، فى « خان عبد المسيح » وحضر فى تلك الجلسة « راسمت » حاكم صدر ديوانى [أى مشير الضبطية] و « كرسجن » سكرتير صدر يورد [أى مستشار النظارة المالية] و « وليم » حاكم المعسكر [أى حاكم قشلة] و « ليدلى » المترجم الأول للدولة الانكليزية والقسيس « وليم كلين » والمفتى الحافظ « رياض الدين » والفاضل « فيض أحمد » سرتشته دار صدر بورد [أى باشكاتب النظارة المالية] والفاضل « حضور أحمد » والفاضل « أمير الله » وكيل راجه بنارس ، والفاضل « قمر الاسلام » إمام الجامع الكبير فى « أكبر آباد » والكاتب « خادم على » صاحب مطلع الأخبار ، والفاضل « سراج الحق » وكان أناس آخرون غيرهم أيضا من المسلمين والنصارى ومجوس الهند ، زُهاء خمسمائة أو ستمائة .

فقام القسيس « بافاندر » أوّلا ، وقال رافعا صوته : « أيها الحاضرون .. اعلموا أن هذه المباحثة تقررتْ باستدعاء الفاضل [يعنى الفاضل النحرير رحمت الله] وقبلتُها باستدعائه ، وإن لم تكن عندى مفيدة إفادة يُعتَدُّ بها ، وأردتُ أن أوَضح دلائل أحقيَّة الدين المسيحى بين أيدى المسلمين ، وتكونُ هذه المباحثة فى النسخ ، والتحريف ، وألوهية المسيح مع التثليث ، ونبوة محمد ﷺ وأحقية القرآن . ويكون هذا العبد مجيبا فى المسائل الأربع الأولى ، ويكون الفاضلُ معترضا . وفى المسألتين الأخريين يكون الفاضل مجيبا وهذا العبد معترضا »

ثم جلس القسيس . فاعترض الفاضل النحرير المناظر على عبارتين من الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحَقّ » :

العبارة الأولى : فى الصفحة ١٤ [من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ فى لسان أردو] هكذا : « **يَدَّعي القرآن والمفسرون فى هذا الباب** [أى النسخ]

أنه كما نُسخ التوراة بنزول الزبور ، ونُسخ الزبور بظهور الانجيل ؛ فكذلك نُسخ الإنجيل بسبب القرآن » انتهت .

والعبارة الثانية : فى الصفحة ٢٠ [من النسخة المذكورة] هكذا : « **لا أصل لادعاء الشخص المحمدى بأن الزبور ناسخ للتوراة والإنجيل ناسخ لهما** » انتهت .

وقال : إنكم نسبتم هذه الدعوى إلى القرآن والمفسرين ، ولا يوجد ذكرها فى موضع من القرآن ، فى تفسير من التفاسير بل صرّح خلافه . ففى التفسير « فتح العزيز » [للمحدث عبد العزيز الدهلوى – قدّس سرُّه –] ذيل تفسير الآية السابعة والثمانين من سورة البقرة . أعنى : ﴿ **ولقد آتينا موسى الكتاب** ﴾ .. الآية : « قفينا بعد موسى عليه السلام بالرسل ، مثل يشوع وإلياس واليَسَع وصموئيل وداوود وسليمان وإشَعياء وإرمياء ويونس وعزير[1] وحِزْقيال وزكريا ويحيى ، وغيرهم – عليهم السلام – كانوا كلهم على شريعة موسى – عليه السلام – وكان المقصود من إرسالهم : إجراءُ أحكام تلك الشريعة التى كانت تندرسُ بسبب تكاسل بنى إسرائيل وتهاونهم ، وتغيرُ وتبدل بسبب تحريفات علماء السوء منهم » انتهى .

وفى التفسير الحسينى : ذيل تفسير الآية ١٦٣ من سورة النساء وهى : ﴿ **وآتينا داوود زبورا** ﴾ : « أعطينا داوود كتابا اسمه زبور ، وكان مشتملا على الحمد والثناء وخاليا عن الأوامر ، وكانت شريعة داوود عليه السلام هى شريعة التوراة بعينها » انتهى .

وهكذا فى الكتب الأخرى الإسلامية .

قال القسيس : أتقولون : إن الإنجيل منسوخ أم لا ؟ قال الفاضل النحرير : نحن نعتقد نسخه بالمعنى الذى سيُذكر . لكن المطلوب منكم ههنا تصحيحُ النقل ، وإظهار : أن ادعائكم فى الموضعين غَلَط . [فإن الزبور ليس

(١) فى كتابنا نقد التوراة – أسفار موسى الخمسة بينا حقيقة عزير الذى هو عند أهل الكتاب مُسمى بـ « عَزْرا »

بناسخ للتوراة ، ولا بمنسوخ من الإنجيل]

قال القسيس : سمعت ذلك من بعض الذين وقع اتفاق البحث معهم . قال الفاضل النحرير : بعيدٌ من إنصافكم : أن القول الذى تسمعونه من أحد من المسلمين ؛ تنسبونه إلى القرآن والتفاسير . وبالجملة : لا شك أنه [أى ادعاء كون الزبور ناسخا للتوراة ومنسوخا من الانجيل] غلط . قال القسيس : نَعَم .

قال الفاضل النحرير : هل اطلعتم على معنى النسخ المصطلح عليه فيما بين أهل الإسلام ، ومحلّه ، أم لا ؟ قال القسيس : بيِّنوا . قال الفاضل النحرير : هذا النسخ عندنا إنما يَرِد على الأوامر والنواهى . ففى تفسير « معالم التنزيل » : « النسخَ إنما يعترض على الأوامر والنواهى دون الأخبار » .

ومُحصلُه : أنه لا يُعترض على القصص والأخبار ، بل على الأوامر والنواهى فقط . فلا نعتقدُه فى القصص والأخبار ، وكذا لا نعتقده فى الأمور العقلية القطعية ، مثل : أن الله موجود . ولا فى الأمور الحِسيَّة مثل ضوء النار وظلمة الليل . وفى الأوامر والنواهى أيضا تفصيل . لأنه لابد أن تعلق بحكم عملى يحتمل الوجود والعدم . فالحكمُ الواجب مثل الإيمان بالله ، أو الممتنع مثل الشرك والكفر ؛ ليس بمحل النسخ .

والحكم العملى المحتمل للوجود والعدم قسمان : مُؤبد مثل قوله تعالى : ﴿ **ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا** ﴾[1] وهو ليس بمحل النسخ وغير مؤبد وهذا أيضا قسمان : مُؤقت مثل قوله تعالى : ﴿ **فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره** ﴾[2] وهذا أيضا ليس بمحل النسخ قبل وقته المعين . وغير مؤقت — ويسمى الحكم المطلق — وهذا هو محل النسخ . بمعنى : أن الله كان يعلم أن هذا الحكم يكون باقيا على المكلفين إلى الوقت الفلانى ، ثم يُنسخ . فإذا جاء الوقت أرسل حكما آخر ، هو مخالف للحكم الأول ؛ ولما لم يكن الوقت مذكورا فى الحكم الأول فعند ورود الثانى يُتخيل لقصور علمنا : إنه تغيير

(١) النور : ٤

(٢) البقرة : ١٠٩

للحكم الأول ؛ لكنه فى الحقيقة وبالنسبة إلى الله بيان انتهائه .

ونظيرُه بلا تشبيه : أن يأمر الأمير الخادم – الذى يعلمُ حاله – بخدمه من الخِدَم ، ويكون عزمه أن يأخذ من هذا الخادم هذه الخدمة إلى سنة مثلا . فإذا مضت المدة ؛ عزله من هذه الخدمة . فهذا بحسب الظاهر عند الخادم تغيير ، وأما فى الحقيقة وبالنسبة إلى الأمير فليس بتغيير .

أو نظيره أنَّ حكام الوقت يأمرون فى موسم الحر لأهل « دربار » أن يحضروا وقت الصبح ، ويكون قصدهم أن هذا الحكم يبقى إلى انتهاء الموسم ، وإن لم يصرحوا فى الظاهر . فإذا انقضى الموسم ، وصدر عنهم حكم آخر خلافه ؛ فهذا الحكم الثانى ليس مغيرا للأول فى الحقيقة ، بل مبين لانتهائه .

فالنسخ المصطلح عند أهل الإسلام : عبارة عن بيان انتهاء مدة الحكم العملى الشرعى ، المحتمل للوجود والعدم ، والمتخيل دوامه بحسب أوهامنا . قال القسيس : أى حكم من أحكام الانجيل منسوخ عندكم بهذا المعنى ؟ قال الفاضل : مثل حرمة الطلاق ونحوها . قال القسيس : أليس الانجيل كله منسوخا بهذا المعنى عندكم ؟ قال الفاضل النحرير : لا . لأنه وقع فى الأصحاح الثانى عشر من إنجيل مرقس هكذا : « اسمع يا إسرائيل . إن الرب إلهنا رب واحد ، وإن تحب الرب إلهك بقلبك كله ، وروحك كله ، وإدراكك كله ، وقواك كلها . هذا هو الحكم الأول . والثانى مثله : وهو أن تحب جارك كنفسك . وليس حكم آخر أكبر من هذين » .

ونحن لا نعتقد نسخ هذين الحكمين .

قال القسيس : لا يمكن نسخُ الانجيل قطعا ؛ لأن قول المسيح فى الآية ٣٣ من الأصحاح الحادى والعشرين من إنجيل لوقا ، هكذا : « السماءُ والأرض تزولان وكلامى لا يزول » .

قال الحكيم : هذا القول ليس بعام بل خاص بالخبر عن الحادثة التى أخبر عنها المسيح – عليه السلام – قبل تلك الآية . ومعناه : لو زالت السماء والأرض بالفَرْض ؛ لكان كلامى هذا لا يزول عن الحادثة ، التى أخبرتُ بها

عنها .

قال القسيس : إن هذا القول ليس بخاص بل عام . قال الحكيم : انظروا إلى عبارة تفسير « دوالى » و « رجرد مينيت » ذيل شرح الآية ٣٥ من الأصحاح الرابع والعشرين من إنجيل متّى . وهذه الآية مطابقة لآية إنجيل لوقا . وترجمة تلك العبارة هكذا : « قال القسيس « بيرس » : مراده تقعُ الأمور التى أخبر عنها يقينا . وقال « دين استاين هوب » : إن السماء والأرض إن كانتا غير قابلتين للتبدل بالنسبة إلى الأشياء الأُخر ؛ لكنهما ليستا بمحكمتين ، مثل إحكام إخبارى بالأمور التى أخبرتُ عنها ، فتلك كلها تزول وإخبارى بالأمور التى أخبرت عنها لا يزول ، والقول الذى قلته الآن لا يتجاوز شىء منه عن مطلبه » انتهت .

قال القسيس : عبارتُهما لا تنافى دعوانا ؛ لأن هذين المفسرَيْن لا يقولان : إن اخبارى عن الحوادث الإنسية لا يزول وغيره يزول . قال الحكيم : لا علاقة لتحرير هذا الأمر بالآية المذكورة ؛ ليصرح به المفسران . قال القسيس : لا . وقول المسيح عام . قال الحكيم : أوردنا لإثبات ادعائنا شاهدين ، وأنتم تُصِرُّون على دعوى العموم بلا شاهد . فسكت القسيس . وما أجاب عن هذا ، بل قال : إن بطرس قال فى الآية ٢٣ من الأصحاح الأول من الرسالة الأولى هكذا : « أنتم مولودون ثانية لا عن زرع يفنى ، بل مما لا يفنى ، بكلمة الله الحية الباقية إلى الأبد » فثبت من هذا القول : أن كلام الله يبقى إلى الأبد ، ولا ينسخ .

قال الفاضل المناظر : وقع فى الآية ٨ من الأصحاح الأربعين من سفر إشعياء مثل كلام بُطُرس وقد نقلتموه فى « ميزان الحق » مع كلام بطرس ، وهو هكذا : « يبس الحشيش ، وسَقَط الزهر ، وكلمة ربنا تدوم الى الأبد » ، ففى هذا القول أيضا : « وكلمة ربنا تدوم إلى الأبد » فيلزم أن لا يُنسخ أمر أو نهى من أحكام التوراة . وقد نُسخ مئات منها فى الملة النصرانية[1].

ـ قال القسيس : نَعَمْ التوراة منسوخ ؛ لكن كلامنا ليس فى التوراة . قال الفاضل النحرير : إن مقصودنا أن مقصودكم لا يثبتُ من كلام بطرس ؛ لأن إشعياء عليه السلام أيضا قال مثل قوله ، وقد اعترفتم بنسخ التوراة . فالعذر الذى يكون من جانبكم فى كلام إشعياء فهو العذر بعينه من جانبنا فى كلام بطرس .

قال القسيس : نقلتُ قول بطرس على طريق السَّند ، ودليلنا هو قول

المسيح . قال الفاضل : إن هذا القول فى حق الخبر المذكور ، الذى مرَّ ذكره ، وليس بعام ليكون مفيدا لكم . على أنه وقع فى الآية الثامنة عشر من الأصحاح الخامس من إنجيل متى : قول المسيح عليه السلام فى حق التوراة هكذا : « فإنى الحق أقول لكم : إلى أن تزول السماء والأرض ، لا يزول حرف واحد ، أو نقطة واحدة من الناموس حتى يكون الكل » وقد نسخ أحكام التوراة .

قال القسيس : ليس كلامنا فى التوراة . قال الحكيم : لم لا يكون كلامكم فى التوراة ؟ وعندنا : التوراة والانجيل مستويان ، وقد صرحتم فى عنوان الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحق » : أن الإنجيل وكتب العهد العتيق لم تُنسخ فى وقت من الأوقات ، فلابد لكم من التأويل والاعتذارٌ فى الآية المذكورة أيضا . وبمثل ذلك التأويل والاعتذار ، نُؤول قول المسيح الذى تمسكتم به . قال القسيس : نعم ، كتبتُ هناك ؛ لكن كلامى مع الفاضل فى هذا الوقت فى الإنجيل فقط .

قال الحكيم : إن الحواريين لما نسخوا أحكام التوراة فى زمانهم ، ما بقى منها إلا أربعة أحكام : حرمةُ قرابين الأوثان ، والدم ، والمخنوق ، والزنا . ولم تبق الآن من حرمة هذه الأشياء غير الزنا . فوقع النسخ فى الإنجيل أيضا . قال القسيس : إن حرمة هذه الأشياء مختلف فيها بين علمائنا . قال البعض : إنها منسوخة ، وقال البعض لا ؛ ونحن نُحَرِّم قرابين الأوثان ، إلى الآن .

قال الفاضل النحرير : إن قديسكم بُولُس قال فى الآية الرابعة عشر ، من الأصحاح الرابع عشر من الرسالة الرومية هكذا : « إنى عالم ومتيقن فى الرب يسوع : أن ليس شىء نجسا بذاته ، إلا من يحسب شيئا نجسا ، فله هو نجس » وقوله فى الآية الخامسة عشر من الأصحاح الأول من رسالته إلى طيطوس هكذا : « كل شىء طاهر للطاهرين ، وأما للنجسين والغير مؤمنين ؛ فليس شىء طاهرا » ويُعلم من هذين القولين : حِلِّيَّة هذه الأشياء بل هما نصَّان فيها . فكيف تكون حليتها مختلفا فيها ؟ وكيف تُحَرِّمون قرابين الأوثان ؟ فتحير القسيس ، وقال : أفتى بعض العلماء بحليَّة هذه الأشياء نظرا إلى تلك الآيات .

قال الفاضل النحرير : إن قول المسيح فى حق الحواريين فى الأصحاح

العاشر من إنجيل متى هكذا : « إلى طريق أُمم ؛ لا تمضوا ، وإلى مدينة للسامريين لا تدخلوا ؛ بل اذهبوا بالحَرِيَّ إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » وفي الأصحاح الخامس عشر من إنجيل متى ، وقع قوله في حق نفسه هكذا : « لم أُرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » فأقر بخصوص نبوته ، إلى بني اسرائيل . ووقع قوله في خطابهم في الآية الخامسة عشر من الأصحاح السادس عشر من إنجيل مَرْقس هكذا : « اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكْرِزُوا بالإنجيل للخليقة » فالقول الثاني ناسخ للأول . قال القسيس : إن المسيح نفسُه نَسَخَ الحُكم الأول[1].

قال الفاضل النحرير : قد أثبتُّ هذا القدر وهو : أن النسخ فى كلام المسيح عليه السلام جائز . وأن نسخ هو بنفسه أو إذا ثبتت قُدرته على النسخ ؛ فأبوه أقدر منه ، لأنه أعظم منه على اعترافه فى الآية الثامنة والعشرين من الأصحاح الرابع عشر من إنجيل يوحنا وفيها يقول عيسى عليه السلام هكذا : « إن أبى أعظمُ منى » وأهلُ الإسلام يقولون : إن أبا المسيح الذى هو أعظم منه بشهادته – وعلى حد قوله – نسخَ أحكامَ الإنجيل بالقرآن . ولا يقولون : إن محمد ﷺ نسخها بنفسه . فلابد أن لايكون بعد ما فى نسخ أحكام الانجيل بالقرآن ، وأن يكون تمسكك بقول المسيح : « إن السماء والأرض تزولان ، وكلامى لا يزول » باطلا قطعا ، أو أن يكون معناه كما قال المفسر « دوالى » و « رجرد مينت » .

وبقيتْ فى قولكم خدشة أخرى – أُبينها إن أجزتم – قال القسيس : بيِّنوا .

قال الفاضل : إنكم كتبتم فى الفصل الأول من « ميزان الحق » : « أن ادعاء نسخ الإنجيل وكتب العهد العتيق بظهور القرآن باطل ، من وجهين :

الوجه الأول : يلزمُ من قبول النسخ أمْران :

الأول : أنَّ الله أراد أن يفعل أمرا حسنا بإعطاء التوراة ؛ لكنه لم يتيسر له ، فأعطى أفضل منه وهو الزبور ؛ ولما لم يحصل منه مرامه أيضا ؛ نسخه ، وأعطى الإنجيل . ولما صار حاله أيضا مثل ما سبق ، ولم يحصل منه فائدة ، حصل مرامُه عاقبة الأمر من القرآن . وإنْ جُوِّز هذا الأمر – والعياذ بالله – تبطلُ حكمة الله وقدرته ، ويكونُ الله مثل السلطان الإنسانى ، ضعيف العقل عديم الفهم . وهذا يمكن فى الذات الإنسانية الناقصة ، لا فى ذات الله الكاملة .

والأمر الثانى : لو كان القول الأول غير ممكن ؛ للزم من قانون النسخ هذا التصور : وهو أن الله أراد عمدا ، بالنظر إلى مصلحته وإرادته ، أن يعطى شيئا ناقصا غير مُوَصل إلى المطلوب ، ويبينه لكنه كيف يمكن أن يتصور أحد

مثل هذه التصورات الناقصة الباطلة فى ذات الله القديمة الكاملة الصفات » . انتهى .

وهذان الأمران لا يلزمان على المسلمين ؛ نظرا إلى معنى النسخ المصطلح عليه فيما بينهم . نَعَمْ يلزم على النصارى وعلى قِدِّيسكم « بُولُس » لأنه قال فى الآية الثانية عشر من الأصحاح السابع من الرسالة العبرانية هكذا : « فإنه يصيرُ إبطال الوصية السابقة [أى التوراة] من أجل ضعفها وعدم نفعها » ثم قال فى الأصحاح الثامن من الرسالة المذكورة هكذا : ٧ « فإنه لو كان ذلك الأول بلا عيب ، لما طُلب موضع لثان » ١٣ « فإذا قال جديد عتَّق الأول ، وأما ما عتق فهو قريب من الأضمحلال » فأطلق قديسكم على التوراة : إنه ضعيف عديم النفع ومعيب وقريب من الاضمحلال .

فسكت القسيس بعد سماعه ولم يجب بشيء .

ثم قال الفاضل النحرير : إن هذه الصفحات المحدودة التى كتبتموها فى إثبات امتناع النسخ واجبة الإخراج ؛ لأنها لا مناسبة لها بالمعنى المصطلح عليه لأهل الإسلام . قال القسيس فرنج : قد قلنا فى السابق [يعنى فى المباحثة السابقة وهى المناظرة الصغرى] إنه نُسخ من التوراة أحكامُ كانت إظلال للمسيح ، وكان نسخها مناسبا ؛ لأن المسيح كمّلها . وأما البشارات التى كانت حق المسيح ؛ فهى غير منسوخة . ثم أخذ الإنجيل وقرأ هذه الآيات من الأصحاح العاشر من الرسالة العبرانية « لأن الناموس إذ له ظل الخيرات العتيد لا نَفْس صورة الأشياء ، لا يَقْدر أبدا بنفس الذبائح كل سنة التى يقدمونها على الدوام ، أن يُكمّل الذين يقدمون » ٢ « وإلاَّ أفما زالت تقدم من أجل أن الخادمين مُطهرون مرة لا يكون لهم أيضا ضمير خطيا » ٣ « لكن فيهما كل سنة ذكر خطايا » ٤ « لأنه لا يمكن أن دم ثيران وتيوس يرفع خطايا » ٥ « لذلك عند دخوله إلى العالم ، يقول : ذبيحة وقربانا لم ترد ، ولكن هيأتَ لى جسدا » ٦ « بمحرقات وذبائح للخطيئة لم تُسرّ » .

وقال : إن التوراة وكذا كتب أخرى كانت بهذا القول إشارة إلى المسيح ، وكَمُلت بمجيئه ، وأن الله ما كان راضيا عن القرابين . ولا يوجد فى الإنجيل

إشارة إلى أحد ليصير الإنجيل منسوخا بمجيئه .

قال الحكيم : لو سُلِّم أن أحكام التوراة كَمُلت بمجيء « المسيح » فلابد من إفراد النسخ فى الأحكام التى نُسخت قبل المسيح .

قال القسيس فرنج : أى حكم هذا ؟ قال الحكيم : حُكم الذبح مثلا . لأنه مُصَرَّح به فى الأصحاح السابع عشر من سفر الأحبار ، ونسُخ بالآية ١٥ و ٢٠ و ٢٢ من الأصحاح الثانى عشر من الأستثناء . وقد أقر « هورن » فى الصفحة ٦١٩ من المجلد الأول من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ فى ذيل شرح هذه الآيات بمنسوخية هذا الحُكْم ، وصرح بأن هذا الحكم نسخ فى السنة الأربعين من هجرتهم من مصر ، قبل دخول فلسطين . وقرأ العبارة . فلما سمع القسيس « فرنج » هذه العبارة ، سكت .

قال الحكيم : كلامُنا إلى هذا الحين كان فى إمكان النسخ ، وكان مقصودنا فى هذا الوقت : هذا القدر فقط . وهو أن كون كلام الله منسوخا ، ليس بمحال . كما يَدعيه القسُس عموما ، وأنتم فى « ميزان الحق » خصوصا . فثبت إمكانُه ، ويثبتُ وقوعه بالفعل فى الإنجيل بعد ثبوت نبوة خير البشر ﷺ وفرق عظيم بين إمكان النسخ ، وبين وقوعه بالفعل .

قال القسيس « بافاندر » : نحن نُفَرق أيضا بين إمكانه ووقوعه بالفعل .

وتم الكلام فى النسخ ، فاشرعوا فى مبحث التحريف فجاء الكلام فيه .

تنبيه : ثبت عند الناظر الخبير من مبحث النسخ ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن كون كلام الله منسوخا : ممكن .

والثانى : أن النسخ وقع بالفعل فى أحكام التوراة — على اعترافهم —

والثالث : أنه وقع بالفعل فى بعض أحكام الإنجيل أيضا عندهم ، وظهر أن ما قاله صاحب « ميزان الحق » فى الفصل الثانى من الباب الأول فى إثبات امتناع النسخ ، تمويهُ صِرْف ، وكلام لغو . وأنَّ تمَسكُه وقت المناظرة بقول المسيح المندرج فى الأصحاح الحادى والعشرين من إنجيل لوقا ، كان لغوا وباطلا محضا والحمد لله .

مبحث التحريف

قال الفاضل المناظر النحرير [عامله الله بلطفه الخطير] : نلتمسُ أوّلا : أن تبينوا لنا : أنّ التحريف يثبتُ عندكم بأى وجه ، لتثبتَ المناظرةُ على ذلك الوجه ، ويتم الكلام عليكم ؟ فما أجاب القسيس بجواب واضح .

ثم قال الفاضل النحرير : كيف اعتقادكم فى كون مجموع كتب العهدين إلهاميا ؟ أكلّ فقرة ، وكل لفظ من هذا المجموع [من أول أصحاح فى سفر الخليقة إلى آخر أصحاح فى سفر المشاهدات] كلام الله أم لا ؟ قال القسيس : لا نقول فى حق كل لفظ لفظ شيئا ؛ لأنا نعترف بسهو الكاتب . قال الفاضل : أترك الألفاظ التى وقع فيها سهو الكاتب ، وأسأل عن غيرها من الألفاظ والفقرات . قال القسيس : لا نقول فى حق الألفاظ شيئا .

قال الفاضل النحرير : إن « يوسى بيس » المؤرخ قال فى الباب الثامن عشر من الكتاب الرابع من تاريخه : « ذكر « جستن » الشهير فى مقابلة « طريفون » اليهودى عدة بشارات . وادعى : أن اليهود أسقطوها من الكتب المقدسة » انتهى .

وقال : « واتسن » فى الصفحة ٣٢ من المجلد الثالث هكذا : « إنى لا أشك فى هذا الأمر وهو أن العبارات التى ألزم فيها « جستن » اليهود فى مباحثة « طريفون » بأنهم أسقطوها ؛ كانت تلك العباراتُ فى عهد « جستن » و « أرينيوس » موجودة فى النسخة العبرانية ، والترجمة السبعينية ، وأجزاء من الكتاب المقدس ، ولا توجد الآن فى نسخها . سيما العبارة التى قال « جستن » إنها كانت فى سفر إرمياء وكتبَ « سلبرجيس » فى حاشية « جستن » وكتب الدكتور « كريب » فى حاشية « أرينيوس » : أنه يعلم أن « بطرس » لما كتب الآية السادسة من الأصحاح الرابع من الرسالة الأولى كانت هذه البشارة فى خياله » انتهى .

وقال « هورن » فى الصفحة ٦٢ من المجلد الرابع من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ هكذا : « ادعى « جستن » فى كتابه فى مقابلة « طريفون »

اليهودى أن « عزْرا » قال للناس : إن طعام عيد الفصح ، طعام ربنا المنجى ؛ فإن فهمتم الرب أفضل من هذه العلامة — يعنى الطعام — وآمنتم به ؛ فلا تكون هذه الأرض غير معمورة ، وإن لم تسمعوا وعظه تكونون سبب استهزاء للأقوام الأجانب » .

وقال « واتى تيكر » : « الغالبُ أن هذه العبارة كانت ما بين الآية الحادية والعشرين والثانية والعشرين من الأصحاح السادس من سفر عزْرا » والدكتور « آدم كلارك » يصدق « جستن » انتهى .

فظهر من هذه العبارات : أن « جستن » الشهير ادعى أن اليهود أسقطوا عدة بشارات من الكتب المقدسة بالتحريف ، وأيد « أرينيوس » دعوى « جستن » بعد ما ذكر عبارة « إرمياء » وصدق « كريب » فى حاشية كتاب « أرينيوس » وكذا صدَّق « سلبرجيس » فى حاشية كتاب « جستن » هذه الدعوى ، وكذا صدقها « واتى تيكر » و « آدم كلارك » و « واتسن » أيضا . والظن الغالب : أن هذه العبارات كانت موجودة فى النسخة العبرانية ، والترجمة السبعينية . فيلزم أحد أمرين : أما أن يكون « جستن » صادقا فى دعواه ، أو كاذبا فإن كان صادقاً ثبت ما قلنا وثبت تحريف اليهود وإن كان كاذباً فوا أسفى أن أعظم قدمائهم كيف كان كذابا واخترع من جانبه عبارات ، ادعى أنها أجزاء كلام الله ؟ [وبالجملة تحريف أحد الفريقين لازم البتة] .

قال القسيس : إن « جستن » كان رجلا واحدا وَسَهَا .

قال الفاضل النحرير : إن جامعي تفسير « هنرى » و « اسكات » صرحوا فى المجلد الأول : إن « آكستاين » كان يلزم اليهود بالتحريف فى أعمار الأكابر ، ويقول : إنهم حرفوا النسخة العبرانية ، وكان جمهور القدماء أيضا يقولون جميعاً : إن هذا التحريف وقع فى سنة ١٣٠ مائة وثلاثين من الميلاد .

قال القسيس : ماذا يكون بتحرير « هنرى » و « إسكات » لأنهما مفسران . والمفسرون غيرهم مئون .

قال الفاضل النحرير : إن هذين المفسرين ما كتبا آراءهما فقط ؛ بل بينا مذهب جمهور القدماء .

قال القسيس : إن المسيح شهد فى حق كتب العهد العتيق ، وشهادته أزيد قبولا من شهادة غيره . وهى هذه الآية ٤٦ من الأصحاح الخامس من إنجيل يوحنا : « لو كنتم تصدقون موسى لكنتم تصدقوننى ؛ لأنه كتب عنى » والآية ٢٧ من الأصحاح ٢٤ من انجيل لوقا ، وهى : « ثم ابتدأ من موسى ومن جميع الأنبياء يفسر لهما الأمور المختصة به فى جميع الكتب » والآية ٣١ من الأصحاح ١٦ من إنجيل لوقا وهى : « فقال له : إن كانوا لا يسمعون من موسى والأنبياء ، ولا إن قام واحد من الأموات يصدقون »

قال الحكيم : العجيبُ كل العجب أنكم تستدلون بالكتاب الذى هو متنازع فيه إلى الآن ، وندعى تحريفه . وما لم يحصل الفَصْل فى حق هذا الكتاب ، فالاستدلالُ به ليس بصواب . على أنا لو قطعنا النظر عن هذا القول ؛ يثبتُ من تلك الشهادة هذا القدر فقط وهو : أن هذه الكتب كانت موجودة فى ذلك الزمان . وأما تواتر ألفاظها فلا يثبت بها و « بيلى » الذى ذكرتم فى « حل الإشكال » كتابه فى الإسناد ، قد أقرَّ فى الباب السادس من القسم الثالث من كتابه المطبوع سنة ١٨٥٠ فى البلد « لندن » أنه يثبتُ بشهادة المسيح هذا القدر فقط.وهو : أن هذه الكتب كانت موجودة فى ذلك الزمان ، ولا يثبت بها تصديق كل جملة جملة ، وكل لفظ لفظ منها .

قال القسيس : لا نسلم لـ « بيلى » فى هذا الموضع . قال الفاضل النحرير : إن لم تسلّموا لـ « بيلى » فى هذا الموضع ، لا نسلم قولكم فى هذا الباب . وقولنا هو قول « بيلى » . قال الحكيم : قال يعقوب فى الأصحاح الخامس من رسالته : « قد سمعتم صبر أيوب ، وعلمتم مقصود الرب » ومع ذلك لا يُسلم أحد أن سفر أيوب الهامى ، بل وقع النزاع بين أهل الكتاب سلفا وخلفا فى أن أيوب هل هو اسم فرضى أم كان مُسماه موجودا فى سالف الزمان ؟ والرِّبى « مماى ديز » الذى هو من أعظم علماء اليهود و « ليكالرك » و « ميكايلس » و « سملر » و « استاك » وغيرهم من علماء النصرانية قالوا : إن « أيوب » اسم فرضى ، وكتابه قصة باطلة .

قال القسيس : عندنا أيوب كان شخصا ، وكتابهُ إن دخل فى شهادة

المسيح فهو إلهامى . قال الحكيم : إن « بولس » فى الرسالة الثانية إلى « تيموثاوس » : نقل أن « يانّاس » و « ويمبراس » خالفا موسى عليه السلام . و لم يُعلم أنه نقل عن أى كتاب جعلى [أى كتاب غير مقدس] فالنقل عن كتاب مّا ، لا يدلُّ على أن المنقول عنه الهامى . قال القسيس : ليس كلامنا فى الكتب الجعلية وأوردتُ قولَ المسيح لتصديق كتب العهد العتيق ، وما لم يثبت أن الانجيل محرف ؛ تكونُ شهادة المسيح بهذا الأمر كافية ووافية .

قالَ الفاضل النحرير : إن كلامنا على مجموع كتب العهدَيْن . ويبعد من إنصافكم أن تستدلوا بجزء من أجزاء هذه الكتب على أهل الإسلام . وما لم تثبتوا بالأدلة الأخرى عدم تحريف هذا المجموع ، لا يتم أى قول منها ، حجة علينا .

على أنه لا يثبتُ مقصودكم من شهادة المسيح بوجهين :

الأول : لأن حال هذه الشهادة ، كما حقق « بيلى » .

والثانى : لأنها لا تنافى التحريف ، الذى وقع بعدها ، كما وقع فى مدة أعمار الأكابر بعد مائة سنة على اعتراف جمهور قدماء النصارى .

قال القسيس : أوردنا لكتب العهد العتيق ، شهادةَ المسيح . وعليكم إثبات تحريف الإنجيل .

قال الحكيم : إنَّ قولكم هذا ، وإن كان غير صواب ؛ لما علمتَ فى ما مضى . لكنكم إن كنتم مشتاقين لثبوت تحريف الانجيل فاسمعوا .

وأخذ الانجيل . وقرأ الآية السابعة عشرة من الأُصحاح الأول من انجيل متّى وهى هكذا :

« فجميع الأجيال من إبراهيم إلى داوود : أربعة عشر جيلاً ، ومن داوود إلى سبى بابل : أربعة عشر جيلاً ، ومن سبى بابل إلى المسيح : أربعة عشر جيلاً » .

وقال : بَيِّنوا أن الأجيال الأربعة عشر كيف تتم على أى اسم فى الطبقة

الثانية ؟ .

قال القسيس : لا غرض لنا من هذا ؛ بل لابد أن تبينوا أن هذه العبارة توجد فى النسخ كلها هكذا أم لا ؟ .

قال الحكيم : تُوجد فى النسخ الموجودة الآن والمستعملة الآن فى الكنائس . ولا نعلم أنها كانت موجودة فى النسخ القديمة أم لا ؟ لكنها غلط يقينا .

قال القسيس : الغلط أمر ، والتحريف أمر آخر .

قال الحكيم : إن كان الانجيل كله إلهاميا ، ولا مجال للغلط فى الإلهام ، فلا شك أنه يكون لسبب التحريف فيما بعد . وإن لم يكن إلهاميا يثبتُ مطلب آخر ، وهو أن هذا الإنجيل ليس بكتاب إلهامى على رأيكم أيضا .

قال القسيس : إن التحريف لا يثبت إلاَّ إذا ثبت أن عبارةً لا توُجد فى النُّسخ القديمة ، وتُوجد فى النُّسخ الجديدة .

فأحال الحكيم إلى الآية السابعة والثامنة من الأصحاح الخامس من الرسالة الأولى ليوحنا .

قال القسيس : إن التحريف وقع ههنا ، وكذا فى موضع أو موضعين آخرين .

ولما سَمِع « اسمت » حاكم صدر ديوانى [أى مشير الضبطية] وكان جالسا فى جنب القسيس « فرنج » سأله باللسان الانكليزى : ما هذا القول ؟ .

قال القسيس « فرنج » : إن هؤلاء أخرجوا من كتب « هورن » وغيره من المفسرين ستة أو سبعة مواضع فيها إقرار بالتحريف .

ثم التفت القسيسُ فرنج إلى الحكيم ، وقال بلسان « أردو » : إن القسيس « بافاندر » أيضا يُسلم بأن التحريف قد وقع فى سبعة أو ثمانية مواضع .

فقال الفاضل قمر الإسلام [إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد] للكاتب « خادم على » مهتم[1] مطلع الأخبار : « اكتبوا أن القسيس أقر بالتحريف فى

(١) مهتم مطلع الأخبار : صحفى .

سبعة أو ثمانية مواضع ، واطبعوا فى جريدتكم » .

قال القسيس بعد استماعه : نَعَمْ اكتبوا .

ثم قال : لا يلزم النقصان فى الكتب المقدسة ، وإن وقع التحريف بهذا القدر . وقد اختلفت العبارات يقينا بسهو الكاتبين .

قال الحكيم : إنَّ اختلاف العبارات ، عند البعض مائة ألف وخمسون ألفاً ، وعند البعض ثلاثون ألفا . فمختاركم أى قول من هذين القولين ؟ .

قال القسيس فرنج : التحقيق : أن هذه الاختلافات أربعون ألفا . وجعل القسيس « بافاندر » يقول : إنه لا يلزم النقصان من هذا القدر فى الكتب المقدسة . فلينصف واحد أو اثنان من أهل الإسلام أو من النصارى . والتفت إلى المفتى الحافظ رياض الدين . وقال مرارا : أنصفوا أنتم .

فقال المفتى : إذا ثبت الجعل [أى التحريف] فى موضع من الوثيقة ، فإن هذه الوثيقة لا تبقى مُعتبرة . ولما ثبت بإقراركم الجَعْل والتحريف فى سبعة أو ثمانية مواضع من الأناجيل ؛ فكيف يُعتمد عليها ؟ وهذا الأمر يعرفه الحكام الحاضرون فى هذه الجلسة معرفة جيدة وأشار إلى « أسمث » [مشير الضبطية] وقال : اسألوه . فسألوه . فلم يقل شيئا .

ثم قال المفتى : إذا كان اختلاف العبارات مسلما عندكم ، فإذا وُجدت عبارتان مختلفتان فهل تقدرون أن تعينوا أن إحداهما كلامُ الله جزما أم لا تقدرون ، أم أنَّ كلتاهما مشكوك فيهما ؟ قال القسيس : لا نقدر أن نعين إحداهما جزما .

قال المفتى : إن دعوى أهل الإسلام هى هذه : « إن هذا المجموع الموجود المستعمل الآن من كتب العهدين ليس كله كلام الله جزما » وقد ثبت بإقراركم هذا المعنى .

قال القسيس : زاد على الوقت الموعود نصف ساعة ، فتكون المباحثة غدا .

قال الفاضل المناظر النحرير : أقررتم بالتحريف فى ثمانية مواضع ، ونحنُ

نثبته إن شاء الله فى خمسين أو ستين موضعا بإقرار علماء النصارى.فإن كانت المباحثة على مقصودكم ، فلابد من مراعاة ثلاثة أشياء :

الأول : نطلبُ منكم السند المتصل لبعض الكتب . ولابد من بيانه .

والثانى : لابد من التسليم بالتحريف فى المواضع الخمسين أو الستين موضعاً التى أقر فيها علماء النصارى ، أو لابدَّ من التأويل . ولا نقول أنه يلزمكم تسليم قول « هورن » [الذى أوردها] طوعا أو كرها — وأنتم أدون من « هورن » — بل نقولُ : لابد أوّلا من استماع هذه المواضع ، ثم اختيار أحد الأمرين ، أعنى : التسليم أو التأويل .

والثالث : مالم تفرغوا من التسليم بالتحريف فى هذه المواضع الخمسين أو الستين ، أو تأويلها ، لا تستدلوا بهذا المجموع علينا .

قال القسيس : نقبلُ بشرط . وهو أنى أسأل غدا : **أن الإنجيل الذى كان فى عهد نبيكم . أىُّ إنجيل كان ؟ .**

قال الفاضل النحرير : هذا الشرط مقبول . ونبين غدا .

قال الحكيمُ : إن قلتم ، نبينُ الساعةَ .

قال القسيس : الآن طالت المدة ، وأسمعُ غداً .

ثم قام الفريقان .

وتمت الجلسة الأولى .

الجلسة الثانية : انعقدتْ هذه الجلسة يوم الثلاثاء الثانى عشر من رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة ، والحادى والعشرون من نيسان الأفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد ، وقت الصباح ، فى المكان المعهود . واجتمع فيها الخواص والعوام ، أزيد منَ الجلسة الأولى ، وكان من حضار تلك الجلسة : « اسمث » حاكم صدر ديوانى [أى مشير الضبطية] وريد حاكم صدر بورد [أى مشير النظارة المالية] ووليم حاكم المعسكر والقسيس وليم كالين ، والقسيس هارلى ، وغيرهم من أمراء الانكليز والمفتى محمد رياض الدين والفاضل أسد الله قاضى القضاة والفاضل فيض أحمد سرشته دار صدر بورد [أى باشكاتب النظارة المالية]

والفاضل حضور أحمد والفاضل أمير الله وكيل راجه بنارس ، والفاضل قمر الإسلام إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد والفاضل أمجد وكيل الدولة الانكليزية [أى دعوبة ناظرى] والفاضل سراج الحق والكاتب خادم على مهتم مطلع الأخبار وغيرهم من رؤساء البلد ، من عوام المسلمين والنصارى والمشركين زهاء ألف رجل وكانت الكتب الدينية أيضا بين أيدى الفريقين أزيد من الجلسة الأولى .

فقام القسيس « بافاندر » على آخر ست ساعات ونصف ، وأخذ « ميزان الحق » بيده ، وشرع فى قراءة العبارات التى فيه عدة آيات من القرآن من الفصل الأول من الباب اللأول . لكنه لما كان يغلط فى قراءة الآيات قال قاضى القضاة : « اكتفوا على الترجمة لأن المعنى يتبدل بتبدل الألفاظ » قال القسيس : أعفونا ؛ لأن هذا من قصور لساننا . والعبارات هى هذه : ﴿ **وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم ، الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم** ﴾[1].

وأيضا فى سورة العنكبوت : ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون** ﴾[2].

وأيضا فى سورة المائدة : ﴿ **اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم** ﴾[3].

ثم قال : وهذا الأمر ظاهر على كل فرد من أمة محمد [ﷺ] وهو أن الذين أعطوا الكتاب ، ولقبوا بأهل الكتاب : هم اليهود والنصارى. كما ورد فى حقهم فى سورة البقرة أيضا : ﴿ **وهم يتلون الكتاب** ﴾[4] وأيضا ومعلوم من القرآن ؛ أن الكتب التى أعطيها اليهود والنصارى هى التوراة والانجيل . ففى سورة آل عمران : ﴿ **وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس** ﴾[5] فعلم : أن التوراة والانجيل كانا موجودين فى عهد محمد

---

(١) الشورى : ١٥ (٢) العنكبوت : ٤٦

(٣) المائدة : ٥ (٤) البقرة : ٢١٣ (٥) آل عمران : ٣ ، ٤

[ﷺ] وأن المحمديين جعلوهما هادين للدين بعد تسليمهما وأن التحريف لم يقع فيهما إلى زمان محمد [ﷺ] .

قال الفاضل المناظر النحرير : يثبتُ من هذه الآيات : هذا القدر فقط وهو أن كلام الله نزل فى الزمان السالف وأؤمن به .

والانجيل نزل فى الزمان السالف [كما يُفهم من هذه الآيات] وكانا موجودين فى عهد محمد ﷺ [وإن كانا محرفين كما تدل عليه الآيات الأخرى] ويبعد بوجه ما ، أن يكون التحريف لم يقع فى هذه الكتب إلى زمان محمد ﷺ : كيف ؟ وقد شنع الله على أهل الكتاب فى مواضع من القرآن لأجل تحريفهم. وكما نؤمن بحكم الآيات القرآنية أن كلام الله نزل فى الزمان السلف ؛ نؤمنُ أن التحريف قد وقع فيهما. ولذا جاء فى الحديث : « لا تُصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » [فالذى يوجد بين أيدى أهل الكتاب مثل التوراة والانجيل : محرف] .

قال القسيس : لا تذكروا فى هذا الوقت الحديث . بل اذكروا آيات القرآن فقط .

قال الفاضل : يثبتُ من الآيات أيضا : الأمران المذكوران ، كما أقررتم بهما فى « ميزان الحق » .

قال القسيس : يُعلم من آيات سورة البينة : أن التحريف لم يقع قبل زمان محمد [ﷺ] ثم قرأ من الفصل الثالث من الباب الأول هذه الآيات : **﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة • رسول من الله يتلوا صحفا مطهرة • فيها كتب قيمة • وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة ﴾**[1] وقال : يُعلم من هذه الآيات أن اليهود والنصارى حرفوا كتبهم بعد ظهور محمد [ﷺ] وشيوع دعوته ، لا قبلهما . ثم قال : إن صاحب « الاستفسار » الذى تعرفونه وهو الفاضل « آل حسن » بين فى هذه الآية فى الصفحة ٤٤٨ هكذا : « لم ينعزلوا

---

(١) البينة : ١ — ٤

عن اعتقاد النبي المنتظر ، أو لم يختلفوا ، ولم يتفرقوا في اعتقاده ، إلا إذا جاء هذا النبي . فلهذا المعنى يمكن أن يُقال : أن التبديل والتحريف لم يقعا في بشارات هي آخر الزمان إلى ظهوره » .

قال الفاضل النحرير : أن تفسير هذه الآيات على ما اختاره جمهور المفسرين ، واختاره حضرة عبد القادر المحدث الدهلوي ما ترجمته هكذا : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ﴾ أي اليهود والنصارى ﴿ والمشركين ﴾ أي عابدي الأصنام ﴿ مُنفكِّين ﴾ عن أديانهم ورسومهم القبيحة وعقائدهم الفاسدة ، مثل عدم اعتقاد نبوة عيسى عليه السلام كما كان لليهود ، أو اعتقاد التثليث كما كان للنصارى ونحوهما ﴿ حتى تأتيهم البينة ، رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ، فيها كتب قيمة ، وما تفرق الذين أوتو الكتاب ﴾ في أديانهم ورسومهم القبيحة وعقائدهم الفاسدة بأن تركها البعض واختاروا الاسلام ، وقام البعض عليها تعصبا وتعنتا ﴿ إلا من بعد ما جاءتهم البينة ﴾ أي رسول الله والقرآن .

وقال سيدنا حضرة عبد القادر في الحاشية على آخر الآية الأولى : « ضلَّ جميع أهل الملل قبل محمد ﷺ ، وكان كل منهم مغرورا على غلطه . وما كان ممكنا أن تحصل لهم الهداية بواسطة حكيم ، أو ولي أو سلطان عادل ، ما لم يأت رسولٌ عظيم القدر ، ومعه كتاب من الله ، ومدد قوى بحيث امتلأت الأقاليم بالايمان في عدة سنين » انتهى .

فحاصل هذه الآيات : هذا القدر فقط ، وهو : أن أهل الكتاب والمشركين لن يمتنعوا عن رسومهم القبيحة ما لم يأتهم رسول عظيم الشأن ، ومن خالف بعد مجيئه فمخالفته هي لأجل التعصب لغير الحق والعناد . فاستدلالكم بهذه الآيات في هذه الصورة ليس بصحيح . وجواب صاحب الاستفسار : تنزيلي . كما تدل عليه عبارته. وهي هذه : « لو سُلِّم صحة هذا الاستدلال ؛ يثبت منه هذا القدر فقط » إلخ .

ومقصود صاحب الاستفسار : أن استدلالكم أوّلا ليس بصحيح ، ولو سلم بصحته ، يثبتُ منه هذا القدر فقط وهو : أن بشارات محمد ﷺ لم

تُحَرف . وأنت تقول : أن التحريف لم يقع فى موضع من كتب العهدين ، وصاحب الاستفسار يصيحُ فى كتابه كله بوقوع التحريف .

قال القسيس : بينوا الآن أنَّ الانجيل الذى جاء ذكره فى القرآن . أى إنجيل

قال الفاضل : لم يثبت برواية ضعيفة أو قوية تعيينُه ، حتى يتبين أنه إنجيل متى أو يوحنا أو شخص آخر ؟ وما كنا مأمورين بتلاوته ؛ ليُعلم حاله .

أشار القسيس إلى أمراء الانكليز ، وقال : هؤلاء الجالسون كلهم أهل كتاب . فاسألوهم : أنه أى انجيل كان ؟ قال الجميع : إن الثابت بالقرآن هذا القدر فقط وهو أن الإنجيل نزل على عيسى عليه السلام ، ولا يُعلم أنه أى إنجيل كان ؟ وكانت أناجيل كثيرة مشتهرة فى ذاك الزمان . مثل إنجيل بَرْنابا ، وبرثُولماوس وغيرهما . فالله أعلم أن المراد أى انجيل من هذه الأناجيل ؟ .

وكانت فى ذلك الزمان فرقة « مانى كيز » التى ما كانت تسلم بمجموع هذا الإنجيل المشهور ، وكانت فى ذلك الزمان فرقة تسمى « كولى رى دينس » كانت تقول : إنَّ الآلهة ثلاث : الآب ، والابن ، ومريم . ولعل هذا الأمر كان مكتوبا فى إنجيلهم ؛ لأن القرآن كذبهم . ولا يثبت من موضع أن سفر أعمال الحواريين ورسائلهم وسفر المشاهدات كل ذلك داخل فى ذلك الإنجيل .

قال القسيس « فرنج » : أنتم لا تسلمون بالكتب المندرجة فى هذا الإنجيل ، التى هى ليس من قول عيسى عليه السلام ، وقد سلم مجلس « لوديسيا » هذه الكتب ، غير المشاهدات . وقرارها واجب التسليم ، وكبار علمائنا – الذين اعتبارهم عندنا فى الغاية مثل كليمنس اسكندريانوس وترتولين وأرجن وسانى برن وغيرهم – قرروا أن سفر المشاهدات أيضا واجب التسليم . لكن سنده المتصل لا يوجد عندنا ، بسبب الفتن والخصومات والمحاربات ، التى كانت فى الزمان السالف .

قال الحكيم : أن « كليمنس » فى أى زمان كان ؟ قال القسيس « فرنج » : فى آخر القرن الثانى . قال الحكيم : إنَّ نَقْل « كليمنس » فقرتين من سفر المشاهدات يثبتُ منه هذا القدر فقط . وهو أن « كليمنس » سلم

فى آخر القرن الثانى : أن سفر المشاهدات من تصنيف يوحنا . لكن سنده لم يُوجد قبل زمانه ، مع أن التواتر اللفظى لجميع الكتاب ، لا يثبتُ من فقرتَين — و « ترتولين » وغيره كانوا بعد « كليمنس » [لأن « ترتولين كانبر سبتر كارتهيج » فى سنة ٢٠٠ وسانْ برن كان بشب كارتهيج سنة ٢٤٨ وأرجن كان فى وسط القرن الثالث وشرع هو فى إصلاح الترجمة السبعينية فى سنة ٢٣١] وقال « كيس » برسبتر الروم الذى كان فى سنة ٢١٢ إنه تصنيف « سرن هتس » الملحد .

وصرح « ديونيسيش » أن بعض القدماء قال : إنه من كلام « سرن هتس » الملحد .

قال القسيس فرنج : « كيس » عندنا ليس من العظام : وما ذكر « ديونيسيش » اسم بعض القدماء . ولا بأس بمخالفة واحد أو اثنين .

قال الحكيم : لا نذكر واحدا أو اثنين ، بل نقدر على إظهار أسماء مئتين من المنكرين ، مثل « يوسى بيسى » و « سرل » وكنيسة يورشاليم كلها فى عهده ، وغيرهم . ورده علماء محفل « لوديسيا » أيضا . وبعض الكنائس كانوا يردون فى عهد « جيروم » أيضا .

قال القسيس « بافاندر » : هذا الكلام خارج عن البحث . وكلامنا الآن فى الانجيل الذى كان موجودا فى عهد محمد [ﷺ] والتفت إلى الفاضل المناظر التحرير .

فقال الفاضل : أظهرنا مذهبنا . فإن علمتم أن هذا ليس بمذهب أهل الإسلام ، فاذكروا دليلا على هذا ، وإلا فسلّموه . ونحن نقر أن كلام الله نزل على عيسى عليه السلام ؛ لكنا ننكر أنه عبارة عن مجموع هذا العهد الجديد ، وأنه لم يقع التغيير والتبديل فيه . وكلام الحواريين عندنا ليس بإنجيل ، بل الانجيل هو الذى نزل على عيسى عليه السلام .

قال صاحب « تخجيل من حرف الانجيل » فى الباب الثانى من كتابه ، فى حق هذه الأناجيل المشهورة : « إنها ليست هى الأناجيل الحق ، المبعوث بها الرسول ، المنزلة من عند الله تعالى » انتهى كلامه بلفظه .

ثم قال فى الباب المذكور : « والإنجيل الحق إنما هو الذى نطق به المسيح » انتهى كلامه بلفظه .

ثم قال فى الباب التاسع فى بيان فضائح النصارى : « وقد سلبهم بُولس هذا من الدين بلطيف خداعه ، إذ رأى عقولهم قابلة لكل ما يُلقى إليها . وقد طمس هذا الخبيث رسوم التوراة » انتهى كلامه بلفظه .

وقال الإمام القرطبى فى الباب الثالث من كتابه المسمى بكتاب « الإعلام بما فى دين النصارى من الفساد والأوهام » : « إن الكتاب الذى بيد النصارى الذى يسمونه بالانجيل ، ليس هو الإنجيل الذى قال الله فيه على لسان رسوله ﷺ : ﴿ وانزل التوراة والإنجيل * من قبل هدى للناس ﴾[1]. انتهى كلامه بلفظه .

ومثلها صرَّح العلماء الآخرون سلفا وخلفا . ولما لم يثبت من رواية مَّا : أن أقوال المسيح مكتوبة فى الإنجيل الفلانى ؛ لا نقدرُ على تعيين هذا الأمر ، وما نقل فى هذه الأناجيل الأربعة فمنزلته منزلة آحاد الأحاديث .

ولم تنقل رواية معتبرة عن مؤمنى القرن الأول .

ومن جملة أسباب عدم النقل : هذا السبب أيضا وهو أن « البابا » كان فى ذلك العهد متسلطا تسلطا تاما ، وما كان يجيز للعامة قراءة الإنجيل فى فرقته . فقلَّ فى المسلمين من رأى نُسَخ الإنجيل لهذا السبب . وكان السبب فى نواحى العرب غالبا هو هذا أو من الفرقة النسطورية .

فغضب القسيس « فرنج » على هذا . وقال : نسبتم العيب العظيم إلى انجيلنا ، والبابا لم يفعل فيه فسادا مَّا .

وشرع « بافاندر » **فى بيان حال إحراق أمير المؤمنين « عثمان » – رضى الله عنه – بعض نُسَخ القرآن .**

فقال الفاضل : إن هذا الكلام كان خارجا عن المبحث ؛ لكنكم لما شرعتم فيه فاسمعوا الجواب عنه.

---

(١) آل عمران : ٣ ، ٤

قال القسيس : لما اعترضتم على الإنجيل ، اعترضتُ أيضا . فارجعوا الآن ، إلى أصل المطلب . ولما كان أصلُ المطلب: أن القسيس بعد سؤال حال الإنجيل؛ يُراعى ثلاثة أشياء- كما تقرر فى آخر الجلسة الأولى-

قال الفاضل : كلامنا من الأول ، وعلى ما تقرر أمس ، على مجموع كتب العهدين ، لا على الإنجيل فقط . فنطلبُ منكم السند المتصل لبعض كتب هذا العهد المجموع .

قال القسيس : تكلموا على الإنجيل .

قال الفاضل : كلامنا على المجموع ، وتخصيص الإنجيل لغو . فسكت القسيس . والظاهر : أنه لم يستحسن بيان السند المتصل لهذه الكتب ، وانجرَّ الكلام إلى الغلط والتحريف .

ثم أخرج القسيس « فرنج » طومارا طويلا كان معه ، وقرأ . ومُلَخَّصُ ما قرأ،هو أن علماءنا وجدوا اختلافات العبارة : ثلاثين ألفا أو أربعين ألفا . لكنها ليست فى نسخة واحدة ، بل فى نسخ كثيرة . لو فرقناها على النسخ ، يكون فى مقابلة كل نسخة نسخة منها : أربعمائة أو خمسمائة وإن وقع بعض الأغلاط من تصرفات المبتدعين . وقد وجد الدكتور « كريسباخ » فى انجيل متى ثلثمائة وسبعين سهوا فى الآيات والألفاظ . منها سبعة عشر شديدة ، ثقيلة . واثنان وثلاثون أيضا ثقيلة ، لكنها خفيفة بالنسبة إلى الأولى . والبواقى خفيفة . وصحح علماؤنا هذه الأغلاط فى أكثر المواضع . لأن هذا الأمر قريب .

وطريقة التصحيح : هى أن الكتاب الذى تكون نسخه كثيرة ؛ فتصحيحه يمكن . والكتاب الذى تكون نسخته واحدة فتصحيحه عسير . مثلا نسخة « ترنس » ونسخة « بتركيولس » يوجد للأولى عشرون ألف نسخة ، فصححها علماؤنا . وللأخرى نسخة واحدة ، فعدوا تصحيحها أمرا متعسرا ، وإذا كانت نسخ الإنجيل موجودة بالكثرة ؛ فتصحيحه ليس بممتنع .

ونحن الآن نبين عدة وجوه من قوانين التصحيح :

الأول : أن العلماء المذكورين كانوا إذا وجدوا عبارتين إحداهما دقيقة ،

والأخرى سلسلة فصيحة ؛ اختاروا الدقيقة ؛ لأن مقتضى الاحتياط والعقل والقياس : أنَّ العبارة السلسة لعلها تكون جَعْلية .

والثانى : كانوا إذا وجدوا عبارتين إحداهما مطابقة للقاعدة ، والأخرى مخالفة لها ؛ اختاروا المخالفة ؛ لأن المطابقة تحتمل أن يكون عَمِلها واحد من مهرة القواعد ، وأدرجها . وكتبَ العلماءُ المشار إليهم بعدما نبهوا على هذه الأغلاط : أنه لا يوجد غلط سواها ، وأنه لا يلزم فى المقصود الأصلى ، نُقْصان مَّا ، من هذا القدر من الأغلاط .

كما قال الدكتور « كنى كات » : « إنا لو أخرجنا بالفرض هذه العبارات المعروفة كلها ؛ لا يلزم نقصان فى مسألة معتبرة من مسائل الملة النصرانية ، وكذا لو أدخلنا هذه العبارات المحرفة . لا يلزمُ منها زيادة فى مسألة معتبرة من مسائل الملة » .

فأراد الحكيم أن يجيب . فمنعه القسيس « بافاندر » وكلما أراد الحكيم أن يُجيب كان القسيس « بافاندر » يمنعه ، ويقول : لا . لا .

ثم التفت القسيس إلى الفاضل المناظر . فقال المفتى « رياض الدين » لابد أن يُبين أولاً معنى التحريف ، ثم يُباحث عليه ، لينكشف الحال للحاضرين حق الإنكشاف . فأراد القسيس أن يقول شيئاً فى هذا الباب . فقال المفتى : هذا ليس مَنْصبُكم ، بل الذين يدعون التحريف عليهم البيان . فالتفت الفاضل المناظر إلى القسيس ، وقال : معنى التحريف المتنازع فيه عندنا ، وفى إصطلاحنا هو : التغيير الواقع فى كلام الله ، سواء أكان بسبب الزيادة ، أو النقصان ، أو تبديل بعض الألفاظ ببعض آخر ، وسواء أكان منشأ هذا التغيير الشرارة والخبث ، أو الإصلاح باعتبار غلبة الوهم . وندعى : أن التحريف وقع فى الكتب المقدسة باعتبار هذه الأمور كلها . فإن أبيتم فعلينا الإثباتُ .

قال القسيس « بافاندر » : نحنُ نعترفُ أيضاً بسهو الكاتب ، فى الكتب المقدسة .

قال الفاضل المناظر : إن سهو الكاتب عندنا هو : أن يُريد شخص كتابة

اللام مثلاً ، فيكتب بدلها الميم ، أو يريد أن يكتب الميم ، فيكتب سهواً بدلها النون . فهل المراد بالسهو عندكم أيضاً هذا السهو ؟ أو هذه الأمور أيضاً داخلة فيه وهي أن يُدرج أحدٌ عبارة الحاشية فى المتن ، أو يزيد قصداً من جانبه الجمل ، أو يُسقطها ؟

وهنا اضطرب القسيس من سماع لفظ « الجُمَل » ولعله فهم الجملة بمعنى مجموع الكتاب . وقال : لا تقولوا الجمل ، بل قولوا : أن يزيد آيات أو يسقطها .

قال الفاضل : إن إطلاق الجملة عندنا يجيء على مثل « زيد قائم » لكنى أترك هذا اللفظ الآن ، وأقول كما أمرتم : « أو يزيد قصداً من جانبه الآيات ، أو يسقطها ، أو يلحق شيئاً بطريق التفسير ، أو يبدل لفظاً بلفظ آخر » .

قال القسيس : إن هذه الأشياء كلها داخلة عندنا فى سهو الكاتب ، سواء أكان وقوعها قصداً أو سهواً ، أو جهلاً أو غلطاً . لكن مثل هذا السهو ، يُوجد فى الآيات فى خمس أو ست . وفى الألفاظ فى مواضع كثيرة .

قال الفاضل المناظر : لما كانت زيادة الآيات وإسقاطها ، وتبديل بعض الألفاظ ببعض ، سواء أكانت هذه الأشياء قصداً أو سهواً ، داخلة فى سهو الكاتب – على اصطلاحكم – ووقع مثل هذا السهو المصطلح فى الكتب المقدسة ؛ فهذا هو التحريف عندنا ، وما بقى بيننا وبينكم إلاّ النزاع اللفظى فقط ؛ لأن الأمر الى ندعى أنه تحريف . تقولون : إنه سهو الكاتب . فالإختلاف فى التعبير والاسم ، لا فى المعبر عنه والمسمى .

ونظيره : أن رجلا أعطى أربعة مساكين درهما . وكان أحدهم روميا ، والثانى حبشيا ، والثالث هنديا ، والرابع عربيا . واتفقوا على أن يشتروا به شيئا. فالرومى ذكر اسم العنب فى لسانه ، وأنكر الحبشى ، وذكر هو أيضا اسمه فى لسانه فأنكر الهندى . وذكر هو اسمه فى لسانه ، فأنكر العربى ، وقال :

لا نشترى إلا عنبا . فتخاصموا وتشاتموا لأجل عدم فهم كلّ مقصودَ الآخر ؛ لسبب اختلاف الاسم فقط . فكما كان بين هؤلاء الأربعة نزاع لفظى ، وكان مقصودهم فى الحقيقة واحداً ؛ فكذا حالُ سهو الكاتب والتحريف ؛ لأن الشيء الذى نسَميه تحريفا ؛ تسمُّونه سَهْو الكاتب .

ثم قال الفاضل النحرير بصوت رفيع مخاطبا الناس : إن النزاع الذى بيننا وبين القسيس ، كان نزاعا لفظيا فقط ؛ لأن التحريف الذى كنا ندعيه : قبله القسيس ، لكنه سماه « سهو الكاتب » قال القسيس : لم يلزم نقصان فى المتن من مثل هذا السهو . فسأل قاضى القضاة « محمد أسد الله » متحيرا : المتن ماذا ؟ قال القسيس « بافاندر » ساخطاً من هذا السؤال : بينتُ مراراً ، وإلى كم مرة أبين ؟ ثم قال : إنه — أى المتن — عبارة عن ألوهية المسيح ، والتثليث ، وكونه كفارة وشافعا ، وعن تعاليمه .

قال الفاضل المناظر : ادعى جامعو تفسير « هنرى وإسكات » بأن المقصود الأصلى لم يقع فيه تفاوت مَّا ، من هذه الأغلاط ، لكنا لا نفهمه ؛ لأنه اذا ثبت التحريف . فأى دليل على أنه لم يقع فيه تفاوت ما ، من هذه الأغلاط ؟ لأنه إذا ثبت التحريف بجميع أنواعه قصدا وسهوا ، وإصلاحا وهميًا من المبتدعين ، ومن أهل الديانة — كما ستعرف بَعْدَ اختتام المباحثة إن شاء الله تعالى — فأى دليل على أنه لم يقع فى تسع أو عشر آيات فيها ذكر التثليث ؟ .

لأن المحرفين الذين حرَّفوا المواضع التى هى غير مقصودة قصدا وسهوا واصلاحا ؛ كيف يُرجى منهم عدم التحريف فى المواضع المقصودة ؟ مع أنها أهم بالتحريف من الأولى .

قال القسيس : إن تحريف المتن يثبتُ إذا وجدتم نسخة عتيقة لا يكون فيها ذكر ألوهية المسيح عليه السلام ، ويوجد فى هذه النسخة المتداولة الآن . ولا يكون فيها ذكرُ كفارة المسيح ، ويوجد فى هذه .

قال الفاضل النحرير : على ذمتنا هذا القدر فقط . وهو أن نُثبت كون هذه النسخة مشكوك فيه وثبت بحمد الله ، وصار الكتاب كله بهذا الإثبات مشكوكا

فيه . لكنكم لما ادعيتم سلامة بعض المواضع عن التحريف ، مع الاعتراف بوقوعه في بعض آخر ، فإثبات تلك السلامة على ذمتكم ، لا على ذمتنا .

وبقى أمر آخر قابل لأن يسئل عنه . وهو هذا : أتُسلمون أن سهوا من هذه السهوات التى هى مُسَلمة عندكم – وهى تحريفات بعينها عندنا – تُوجد فى جميع النسخ أم لا ؟

قال القسيس : نعم . مثل هذا السهو يُوجد فى جميع النسخ، فاعترض عليه القسيس « فرنج » فقال القسيس « بافاندر » : غلطتُ . ورأىُ القسيس « فرنج » أحسن .

قال قاضى القضاة : لا فائدة فى الرجوع ؛ لأن قولكم الأول صار معتبرا . قال القسيس : لا . غلطتُ أنا . ولا أقول جزما.فإنه لعل هذا السهو لا يكون فى المتن العبرى ، ويكون فى اليونانى ، أو بالعكس . قال الفاضل المناظر : إن أظهرنا بعض المقامات التى أقر فيها مفسروكم أنها كانت فى سالف الزمان كذا ، والآن لا توجد فى المتن العبرى ، الذى هو مُعتبر عندكم . فماذا تقولون ؟ قال القسيس : لا يلزم منها نقص فى المتن .

قال الحكيم : لا شك أنه يقع الخلل فى المقصود الأصلى ، إذا كانت اختلافات العبارات كثيرة ، فمثلا : لو فرضنا أن العبارات المختلفة تُوجد فى عدة نسخ « كلستان » ولا يثبت ترجيح بعض تلك العبارات على بعض ، فلا نقدر فى هذه الصورة أن نقول جزما : أن عبارة « السَّعْدى » هذه . فكيف إذا اختلفت مئات من النسخ ولا يكون لإحداهما ترجيح على الأخرى ؟ فلا شك فى إمكان وقوع التغيير فى المقصود الأصلى . والإنجيل عندنا : عبارة عن قول المسيح عليه السلام ، وهو صار مشتبها .

قال القسيس : أجيبونى بالاختصار . أتُسلمون المتن أم لا ؟ فإن سلمتم تكون المباحثة فى الأسبوع الآتى ، لأنا لا نستدل فى المباحثة الباقية إلا بالأدلة النقلية من هذا الكتاب ، وتعلمُ أن العقل محكومِ الكتاب ، لا أن الكتاب محكوم العقل .

قال الفاضل : لما ثبتت الزيادة والنقصان فى هذه الكتب – على

اعترافكم — وثبت التحريف فيها ؛ صارت مشتبهة عندنا بهذا السبب . ولا نعتقد البتة أنَّ الغلط لم يقع فى المتن ؛ فلا يصح لكم أن تُوردوا دليلا من هذه الكتب علينا ، فى المباحثة الآتية فى مسألتى التثليث والنُّبوة ؛ لأنه لا يكون حجة علينا .

قال القسيس « فرنج » : إنكم خرجتم هذه التحريفات والأغلاط من تفاسيرنا . وهؤلاء المفسرون مُعتبرون عندكم ، وهم كما كتبوا هذه المقامات ، كتبوا أيضا : أنه لا يوجد الفساد فى غير هذه المواضع .

وقال القسيس « بافاندر » أيضا : سَلْه .

قال الفاضل النحرير : نقلنا أقوال هؤلاء العلماء إلزاما ، لا من حيث إنهم معتبرون عندنا ، وأن جميع أقوالهم قابلة للاعتبار والالتفات . والتفت إلى القسيس « بافاندر » وقال : وأنتم نقلتم شيئا عن « البيضاوى » و « الكشاف » ، قال القسيس : نَعَمْ . قال الفاضل النحرير : إن هذين المفسرين كما كتبا الأمور التي نقلتموها ، زاعمين أنها مفيدة لمقصودكم ، هكذا كتبا ، هما وسائر المفسرين كافة : أن محمداً ﷺ رسول الله ، ومنكره كافر . والقرآن كلام الله بلا شك . فهل تسلمون أقوالهم هذه أيضا ؟ قال القسيس : لا . قال الفاضل : فكذا لا نسلم القول الآخر لعلمائكم .

ثم قال القسيس : أجيبونى بالاختصار . تُسلمّون المتن أم لا ؟ قال الحكيم : إن هذا السؤال محتاج إلى التفصيل . فما لم تفرغ عن إظهار قول ، لا نُجيب . قال القسيس : أجيبونى بالاختصار بلا أو نعم . قال الفاضل النحرير : لا نُسلم المتن ، لأن المتن الذى هو عبارة عن المقصود الأصلى عندكم ؛ صار مشتبها بسبب التحريف عندنا . وقد اعترفتم فى الجلسة الأولى فى سبعة أو ثمانية مواضع ، وفى الجلستين بأربعين ألف اختلاف عبارة . واختلافُ العبارة هى عندنا التحريف . وكان غرضنا فى هذا الباب : هذا القدر وهو أن نُثبت كون هذا الكتاب مشكوكا فيه ومحرفا . وقد ظهر بفضل الله .

وإثباتُ عدم التحريف فى المتن — أى المقصود الأصلى — على ذمتكم .

ونحن حاضرون إلى شهرين للمباحثة بلا عذر ، إلاّ أن هذا الكتاب لا يكون حجة علينا . والدليل المنقول منه لا يكون كافيا لإلزامنا ، نعم،إن كان عندكم دليل آخر فى مسألتى التثليث والنبوة فأوردوه .

والتفت الفاضل « فيض أحمد » الباشكاتب . إلى القسيس بافاندر وقال : العجب أن يقع التحريف فى الكتاب ، ولا يقع نقص مًّا .

واختتمت المباحثة التقريرية على هذا . وودع كل من الفريقين ، الفريق الآخر .

ثم وقع التحرير على رجاء المباحثة التقريرية ، لكنها لم تقع،والآن أنقل مكاتيب الفريقين أيضا ، وأترك عنوان المكاتيب ، كما اعتذرت أولاً[1].

—

مكاتيب الفريقين
بعد المباحثة التقريرية

المكتوب الأول من القسيس : أرسلتُ قبلُ إليكم كتابَ العجز ؛ لأجل استكشاف نمرة صفحة « حل الإشكال » التي كتبتُ فيها — على قولكم — : إنه لم تظهر عبادةِ الأصنام من نبي ، وحملتم على المعانى الأخرى . وما أخبرتمونى عن نمرة الصفحة وهذا العبد يعلم أنه ما كتب غالبا مثله ، فأرجوا من لطفكم أن تخبرونى فى هذه المرة ، عن نمرة الصفحة لأعلم ماذا كتبتُ وأن تأملتم فى تحريرها فى هذه المرة ، ظننتُ لعلكم أردتم على خلاف مرادى عدم عبادة نبى للأصنام من مفهوم عبارتى التى هى مندرجة فى الصفحة الستين من الحصة الأخيرة من « ميزان الحق » وقلتم : إن المراد بالإنجيل المذكور : قول المسيح ، للحواريين ، فيسأل هذا العبد : هل رأيتم هذا المعنى فى تفسير من التفاسير ، أو هو تحقيقكم ؟ فإن كان من تفسير فاكتبوا لى عباراته بلفظه ، وإن كان من موضع آخر فمُنُّوا علىَّ بتحريره ؛ وإن لم يكن هذا الأمر ههنا . أى فى هذا البلد لسبب ضرورة عزم السفر . فإذا وصلتم — مع الخير — إلى « دهلى » فاكتبوا من هناك . وتذكروا العبد ، إلى أن يحصل التلاقى مرة أخرى بالأمور اللائقة له ، وبإعطاء الكتب الموعودة فى المكتوب الأول .

فى ١١ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ .

الرد من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم لأجل استكشاف نمرة صفحة « حل الإشكال » مشتملا على أنى إن تأملت تحريرها هذه المرة ؛ ظننتم أنى أردت على خلاف مرادكم من مفهوم عبارتكم ، التى هى مندرجة فى الصفحة الستين من الحصة الأخيرة من « حل الإشكال » من السطر الثانى إلى الثامن لطلب السند على قولى فى حق الإنجيل . وصار سببا للتعجب ،

ويظهر منه ظهوراً بينا : أن مطمح نظركم — من أجل إيذاء قلبي — أحلتم على طريقة التجاهل إلى عبارة اعترضتم فيها — على زعمكم — على نبوة حضرة خير البشر ﷺ وإلا كيف يُظن أنكم نسيتم تحريركم ، بحيث استنبطتم المعنى المذكور من الموضع الذى لا مناسبة له بهذا المعنى ، أو أن مطمح نظركم : التعريض بوقوع الغلط في نقلي . فإن كان الأول فبعيد عن أخلاقكم ، ولا أستحسن أن أكتب شيئا في جوابه . وإن كان الثانى فليس بمستحسن أيضا . وأى مانع لى أن أعرض عن أغلاطكم فى مثل هذه الأمور ، مثل ما كتبتم فى الصفحة ١٠٣ من « حل الإشكال فى جواب الاستفسار » هكذا : « كتب فى الصفحة ٤٢٤ أن قوانين الصرف والنحو والمعانى والبيان وسائر الفنون ، لا تُرى قبل عهد الإسلام عند أحد من اليهود والمسيحيين » انتهى .

وهذا النقل ليس مطابقا للأصل إذ لا يوُجد فى هذا المقام من الإستفسار لفظ سائر الفنون بل فيه لفظ « مفردات اللغة » فحرفتموه الى « سائر الفنون » ثم اعترضتم عليه . وكان غرض صاحب « الاستفسار » فى هذا المقام : مجرد ذكر الفنون التى تتعلق باللسان الأصلى للتوراة والإنجيل .

ومثل ما كتبتم فى الفصل الثانى من الباب الأول من « ميزان الحق » : يَدَّعي القرآنُ والمفسرون فى هذا الباب .. الخ . وهذا بهتان محض لا أثر له فى القرآن ولا فى التفاسير . كما قلتُ فى ابتداء الجلسة الأولى أيضا . ومثل ما كتبتم فى الفصل الثالث من الباب الأول من « ميزان الحق » فى كتاب « الغالى » المسمى بـ « دبستان » يقولون : ان عثمان .. الخ ، ووقع فى هذا الكتاب فى بيان مذهب « الشيعة الاثنا عشرية » هكذا : « بعضى أزيشان كويندكه عثمان » الخ . فأسقطتم من هذه العبارة لفظ « بعضى أزيشان » لتكون النسبة بحسب الظاهر إلى كل الفرقة ، وأمثال هذه الأغلاط : أغلاط أخرى . لا أستحسن أن أذكرها فى المكاتيب ، لأؤذيكم فى هذا الباب .

وما سألتم عن حال رقم الثمرة : فطالعوا الصفحة ١٠٥ من « حل

الاشكال » من السطر الثانى إلى السابع . ولما وقع فى « الاستفسار » فى عدة مواضع مثل الصفحة المذكورة — أى التى نقل عنها القسيس — والصفحة ٥٩٥ لفظ « عبادة العجل ، وعبادة الأصنام » وكان اعتراض صاحب « الاستفسار » نظرا إلى كلا الأمرين ، حملت عبادة العجل فى السطر السابع ، بمعنى عبادة مطلق الأوثان ، ومع ذلك لا يرتفع اعتراضه . وما قلت فى حق الانجيل إنه هو المكتوب فى الكتب الإسلامية ، وهو المفهوم من بعض الآيات القرآنية ، وسيحصل لكم اطلاع كامل على تحقيق هذا الأمر من بعض الرسائل ، التى ستطبع .

وبقيت لى شكاية . وهى انكم اخترتم فى هذه المباحثة خلاف دأب المناظرة ؛ لأن شريككم القسيس « فرنج » بقى مشتغلا بقراءة طوماره ، إلى مدة . وسمعنا بكمال الرضا : أنه أراد الحكيم « محمد وزير خان » شريكى أن يجيب عنه منعتموه ، وكلما كان يريد الجواب كنتم تمنعونه ، حتى غضب . وقال : ألست شريك المناظرة ؟ . وامتنعتم بعد هذا بلطائف الحيل . فأى أمر من الإنصاف هذا ؟ .

وهذا المنع وإن لم يضرُّ فى حقنا ، بل أظهر عجزكم عند الحاضرين كلهم ، وظهر لهم أن غرضكم : ليس إلا أن لا يظهر للحاضرين تحريف آخر ، أزيد من الذى ظهر عليهم ، بإقراركم . وكنتُ جعلتُ الحكيم مطمئن الخاطر ، لكن لما اتضح بإظهار القسيس « وليم كلين » أن هذ المباحثة تُطبع فى اللسان الانكليزى و « أوردو » وحصل توهُّم أن تقرير القسيس « فرنج » الذى منعتم الحكيم عن جوابه ؛ لعلَّهُ يُطبع . فناسب أن يُرسل جواب الحكيم إليكم ، ليطبع تحت التقرير المسطور ؛ لئلا يختلج فى قلب ناظر المباحثة — الذى لم يكن حاضرا فى محفلها — أن الجانب الثانى لماذا أعرض عن الجواب التفصيلى لهذا التقرير ؟ وسيرسل هذا الجواب أيضا بعد كتابى هذا . فالإنصاف أن يُطبع مع التقرير المذكور . وتذكَّرونى دائما بإرسال المكاتيب ، والأمور اللائقة لى .

فى ١٤ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ١٣ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ من الميلاد يوم الخميس .

المكتوب الثانى من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفت الحالات ، وما كتبتم من شكاية الحكيم « محمد وزير خان » فجوابه : إنَّ ظنَّه إن كان بسبب أنه ما حصلتْ له فرصةُ بيان المطالبِ وإظهارها فى ذلك اليوم ؛ فقولوا : بأن تنعقد جلسة المباحثة مرة أخرى . وأنا والقسيس « فرنج » راضياً كال الرضا على هذا الأمر ، ليرتفع عذر الحكيم « محمد وزير خان » وهو يذكر أدلة تُثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ، ووقع فرق فى تعليماته وأحكامه ، والإنجيل المستعمل الآن غير الإنجيل الذى كان فى زمان محمد ﷺ ؟ لأنى تمنيت إثبات هذا الأمر من جناب الفاضل ، وما فعلَهُ .

وإذا ثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ؛ ثبت أن المباحثة تمت على ما كان مرامكم ، وإلاَّ فيرجى أن نباحث فى المسائل الباقية بأن توردوا اعتراضات فى ألوهية المسيح وتثليث ذات الله . وهذا العبد يذكر أدلة يُنكر المسيحيون لأجلها رسالة رسول الإسلام ، وأحقية القرآن ، وإن لم تكن لكم فرصة الإقامة فى « أكبر آباد » فليجعل الحكيم فاضلا من فضلاء هذا البلد شريكا له ، ويُوصل هذه المباحثة إلى الاختتام . ورأيتُ ثمرة صفحة « حل الاشكال » واطلعتُ على ما كتبتُ ، وكان سبب عدم تذكرى هذا المقام : أنكم نقلتم مطالب الصفحة المذكورة بألفاظ أخرى .

الرد من الفاضل النحرير : وصل كتابكم الكريم ، وانكشف ما فيه ، واستحسنتُ استحسانا بليغا رضاكم ورضا القسيس « فرنج » على أن تنعقد جلسة المباحثة مرة أخرى ، لترتفع شكاية الحكيم « محمد وزير خان » وإن شاء الله لا أرجع إلى « شاهجهان آباد » — يعنى « دهلى » — إلى أن تُختم المباحثة . وعندى أنَّ قبول شروط أربعة فى هذه المباحثة . وإن كان فى شرط من هذه الشروط قبحٌ مَّا ، فنبهولى عليه بالدليل .

الأول : أن تحصل الإجازة لكل من الفريقين بأن يكتب كلٌّ منهما على الورق أمرا ، يكون له مقيداً ، من الكلام و [أن يكتب] الاعترافات التى جرت على لسان الفريق الثانى فى الجلستين . وهذا الفريق يُثبت عليه شهادته . وهكذا يُفعل فى الجلسات الآتية بأن كل فريق يُقدِّم ورقا مكتوبا ، وقت اختتام الجلسة ، أو فى غدها ، والآخر يُثْبت عليه شهادتَه . وهذا الأمرُ أقربُ إلى حسن الضبط ، وان لم تكن إليه حاجة كثيرة ؛ لأن ما جرى على لسان

الفريقين ويجرى ، كان على رؤوس الأشهاد . وقد سمعه الكثيرون من الناس. وبعض الأشخاص من السامعين من الجانبين يكتبون الأقوال المهمة ويتركون غيرها . فأريد نظرا إلى حسن الضبط : أن الأمر الذى يكون نافعا من كلامنا . تقدّمونه مكتوبا إلينا ؛ لنُثبت عليه شهادتنا بلا عُذر . وكُل أمر من كلامكم وكلام القسيس « فرنج » نفهمه مناسبا ؛ نُقدمه مكتوبا وتثبتوا أنتم شهادتكم عليه .

وهذا مثلُ ما ادَّعيتم فى عنوان الفصل الثانى من الباب الأوّل من « ميزان الحق » ونسبتم إلى القرآن والتفاسير ، وسلَّمتم أنه غلط .

ومثلُ ما قبلتم من إمكان النسخ الذى هو مصطلح لأهل الإسلام ، واعترفتم بالنسخ فى التوراة بذلك المعنى ، وجرى مرارا فى المجمع العام على لسانكم : أن التوراة منسوخة بهذا المعنى . وما كان عذركم إلاَّ أن الإنجيل لا ينسخ . لقول المسيح الذى هو خاص عندنا وعامٌّ عندكم .

ومثل ما اعترف القسيس « فرنج » من جانبكم فى الجلسة الأولى : أن التحريف وقع فى سبعة أو ثمانية مواضع من الكتب المقدسة ، وأظهرتم عليه رضاكم .

ومثلُ ما اعترفَ فى تلك الجلسة القسيس الممدوح عليه المذهب المختار بأربعين ألف أمر. نُعبر نحنُ عنها باختلاف العبارة ، وتعبرون عنها بسهو الكاتب .

ومثلُ ما سلمتم فى الجلسة الثانية بسهو الكاتب فى الكتب المقدسة ، ثم فسرتموه بعد التماسى هكذا : « إن أدرجَ أحدٌ عبارةَ الحاشية فى المتن ، أو زاد الآيات أو أسقطها – وهذا القسم من التصرف فى خمسة أو ستة مواضع – أو بَدَّل بعض الألفاظ ببعضها – وهذا فى المواضع الكثيرة – أو زاد لفظا على طريق التفسير . سواء أكان هذا الإدراج والزيادة والإسقاط والتبديل ، قصدًا أو سهوا ، أو غلطا ، أو جهلا . فهذه الأشياء كلها داخلةٌ عندنا فى سَهْو الكاتب »

ومثل ما ذكرت أمراً أو أمران آخران أيضا ، تطلعون عليهما حين تقديم الورق المكتوب .

والشرط الثانى : أن كلامنا من الأوّل على مجموع كتب العهدين ، لا على العهد الجديد فقط . ولأجل ذلك جرى هذا القول فى الجلستين مرات . على لساننا ، وتقررت المباحثة فى مكتوبات الفريقين أيضا فى مُطلق النَّسخ والتحريف ، لا فى نَسْخ العهد الجديد وتحريفه . فلا يظهر تخصيصٌ بالعهد الجديد فى المسألتين من جانبكم ، إلى اختتام المباحثة .

والشرط الثالث : أن لا يظهر لفظ « لا » من جانبكم وقت الجواب . وأن لا تكون المباحثة على طريقة الحُكّام لا على طريقة العلماء . ولا يظهر إن شاء الله من جانبنا أمر يكون خلاف آداب المناظرة. ولابد للفريقين من أن يسمع كل منهما أوّلا كلام المجيب أو السائل . ثم يتكلم بعد فراغه بلا أو نَعَمْ . وإن زادت جلسة أو جلستان فى هذه الصورة ؛ فلا حرج . لأجل هذه الزيادة ، فى حق الفريقين .

الشرط الرابع : أن المباحثة فى نبوة محمد ﷺ وأحقية القرآن تكونُ بعد مباحثة التثليث وألوهية المسيح . فلا تقولوا فى تلك المباحثة فى حق حضرة خير البشر ﷺ وحق القرآن المجيد ألفاظاً تثْقُل على السامعين ، وتكون كريهة على محاورة لسان « أردو » ولا نمنعكم من إنكارهما ، ولا عن إيراد المطاعن عليهما ، بل أوردوا ما ظهر عليكم ، وأنا أُجيبُ بفضل الله عنها .

أرجو أن تقبلوا هذه الشروط الأربعة .

. وما طلبتُم من الحكيم مُحمد وزير خانَ أن يذكر أدلة تُثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ، ووقع فرق فى تعليماته وأحكامه ، وأن الانجيل المستعمل الآن هو غيرُ الانجيل الذى كان فى زمان محمد ﷺ صار سببا عجيبا عظيما لثلاثة وجوه :

الأول : أنّ مذهَبنا كان إثبات الشك فى ذلك المجموع – أى مجموع كتب العهدين – وقد ثبت بفضل الله . وقد ظهر منكم الاعتراف فى الجلسة الأولى

على رؤوس الأشهاد وقوع التحريف فى سبعة أو ثمانية مواضع ، وكذا الاعتراف فى اليوم الثانى بسهو الكاتب . وما بقى بيننا وبينكم إلاّ نزاع لفظى — كما عرفت — ثم بعدما اعترفتم بالتحريفات فى المواضع الكثيرة ؛ ادعيتم عَدَم تحريف المتن ، الذى هو عبارة عن التعاليم الفاضلة ، والأحكام ، والتثليث ، وكوْن المسيح كفارة . فإثباته على ذمتكم لا على ذمتنا .

والثانى : كان هدفنا — على مضمون كتابكم المحرر ٧ نيسان — أن نكون فى مسألتى النسخ والتحريف والتثليث مُعترضين ، وكان هدفكم أن تكونوا مُجيبين . فإثباته لازم على ذمتكم ، بحكم هدفكم ، ونحن بُرآء الذمة عن هذه الأمور .

والثالث : أنّ الحكيم يريد جواب تقرير « فرنج » ولهذا يشكوكم . وأية مناسبة لمطلوبكم من هذا ؟ نَعَم.إذا فرغ هو من الجواب ، يكونُ فى الأمور الأخرى على ذمة كل فريق على حكم هدفه . فالحاصل عن استدعاءكم هذا : عذر ضعيف . وما اعتذرتم فى الإحالة إلى الصفحة الستين ؛ استحسنتُ . والمظنون الغالب الآن أن يكون سَبَبُها ما كتبتُم ، لا إيذائى . وأحمد الله على أنه لا غلط فى نقلى ؛ غير أنى نقلتُ مطالبكم بألفاظ أخرى .

فى ١٧ رجب سنة ١٢٧٠ و ١٦ نيسان الفرنجى سنة ١٨٥٤ .

المكتوب الثالث من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشفتْ الحالات .

والجواب عنه أولا : إنَّ المباحثة تكونُ على قاعدة وترتيب رَضِىَ بهما الطرفان من قبلُ .

وثانيا : إنَّ الشرط الأول الذى كتبتموه فى هذا المكتوب ما عدا الشروط السابقة ، لا إنكار لى ولا للقسيس « فرنج » عليه وإن كان سببُه التطويل . وأما المباحثة فى الجلستين الماضيتين فتمت عندنا بهذا المضمون ، يعنى اعترافنا : أن النّسخ وقع فى التوراة فى المسائل الفرعية . لا فى الأصول الإيمانية . ثم وقع بهذا المضمون : أن الفروع اختُتمت بظهور المسيح . وكان قولنا فى الإنجيل : إنه ما نسخ ولا يُنسخ على حُكْم قول المسيح فى الإنجيل .

يعني في الآية ٣٣ من الأصحاح الحادي والعشرين ، من إنجيل لوقا ، ثم كان جوابنا في ادّعاء التحريف : أن التحريف والتبديل من سَهْو الكاتبين ، ووقع في النقط والحروف والألفاظ ، وفي بعض الآيات أيضا ، وأن علماءنا أخرجوا من مثل هذه الأغلاط من جميع النسخ القديمة ثلاثين ألفا ، إلاّ أنها ما كانت في كل نسخة ، بل أخرجوا هذه الأغلاط من جميع النسخ القديمة ، التي كانت في العدد زائدةً على ستمائة وخمسين . وفي بعض أغلاطٌ قليلة ، وفي البعض الآخر كلمات زائدة . لو قُسّمتْ هذه الأغلاط التي هي ثلاثون ألفاً على ستمائة وخمسين ، بحساب مساوى لخرج في مقابلة كل نسخة ستةٌ وأربعون غلطاً لا غير .

وأذكر هنا أيضا : أنه من مقابلة هذه النسخ كلها ، صُححت أكثر الأغلاط ، وبقيت الآن ألفاظٌ قليلة ، وآيات عديدة مشتبهة . ثم قدمنا شهادة علمائنا الذين بذلوا أعمارهم في مقابلة النُّسَخ ، وأثبتنا أنه لم يقع بسهو الكاتبين وغيره فرقٌ مّا ، في أصل متن الانجيل – أعني في المطلب الأصلي – بل هو على أصله في جميع التعاليم . وأحكامُ الانجيل الآن هي التي كانت من الأول . وهذا الأمر يُعلمُ – بغير شهادة علمائنا المذكورين – مِنْ تطابق الأناجيل المتداولة مع النُّسَخ التي كانت رائجة قبل زمان محمد ﷺ

ثم قلتم بعد دلائلنا هذه : يمكن وقوع تفاوت مّا في المضمون . فطلبتُ منكم دليلَ هذا الأمر . وقلتُ : اخرجوا إنجيلا كان مشهورا رائجا في الأوقات الماضية ، وأثبتوا منه أن تعليمات ذلك الانجيل وأحكامه غير ما هو في الانجيل المتداول . فما أوردتم دليلا لإثبات مقصودكم . فقلتُ من أجل سكوتكم : إن ادعاءكم ادعاءُ تخمين وظن فقط . وتمت الجلسة الثانية على هذا . فإن قدمتم حالات الجلستين بهذا المضمون بعد تحريرها ، أُثبتُ أنا والقسيس « فرنج » الشهادة وإلا فلا .

ويبقى ادعاؤكم في حق تبديل المضمون بلا برهان .

وقلتُ في جواب شكاية الحكيم « محمد وزير خان » : إن كانت أدلة

لإثبات الادعاء المذكور ؛ رضينا بانعقاد الجلسة ، ليُقدم هذه الدلائل . فإن استقر رأيكم على انعقاد الجلسة مرة أخرى ؛ يكونُ ابتداء المباحثة من هذا الأمر لا غير .

وثالثا : ما كتبتُ فى « ميزان الحق » لى فى مَبْدأ الفصل الثانى . وهو « أن القرآن والمفسرين يدعون أن الإنجيل نسخ بظهور القرآن » وقلتم : هذا غلط . سلمتُ هذا الغلط بهذا الشرط وهو : أنه ما جاء بيان مًّا ، ولا إشارة إليه فى آية من القرآن ، ولا فى التفاسير ، وإنما قبلته من عموم ادعاء المحمديين . وما كان مطلبٌ من مطالبى أيضا مُتعلقا به . لأطلبَ منهم وجهه ؛ لأنى ما سمعت إنكاره من أحد من المحمديين غيركم ، والأغلبُ أنكم قلتم أولا : إن هذا الأمر خلاف القرآن والتفاسير ، ثم ادعيتم وقلتم : إن الانجيل مَنْسوخٌ . فلم تدعون ادعاءً لا تجدونه بزعمكم فى القرآن ؟

ورابعا : إن شرطكم الثانى يقبله هذا العبد ، إذا أثبتم أمرا من هذين الأمرين بالدليل : إما أن قول المسيح ليس بمعتبر ، وإما أن الآيات التى أحلتُ إليها مثل الآية ٣٩ من الأصحاح الخامس من إنجيل يوحنا ، ومن الآية الخامسة والأربعين إلى السابعة والعشرين ، ومن الرابعة والأربعين إلى الخامسة والأربعين من الأصحاح الرابع والعشرين من إنجيل لوقا ، لا تُوجد فى النسخ القديمة من الإنجيل ، بل أُلحقتْ فى الأناجيل من بَعدُ .

وقد أجبتُ بهذه الآيات عن اعتراضاتكم التى كنتم تريدون أن تقدّموها فى حق كتب العهد العتيق . وما دام لم يثبت أحد الأمرين ، فإنه لا تكونُ المباحثة فى كتب العهد العتيق معكم أو مع فاضل آخر محمدى ، لازمة . وقولُ المسيح أزيدُ اعتبارا من اعتراضات هؤلاء ، وكاف ووافٍ لدفعها . وليُعلم أنْ شهادةَ المسيح دليلٌ على صحة التوراة وأحقيتها ؛ لأن جميع الأمور التى تستنتجون أنتم والمحمديون الآخرون ؛ من فهمهم فقط . لا أنه يتطرق نقص مًّا ، منها فى أحقية التوراة وصحتها .

خامسا : شرطكم الثالث ليس محتاجا إلى أن يُتوجه إليه أو يُجاب عنه .

بقى الشرط الرابع . والعجبُ أنكم تذكرونه الآن . وكنتم تعرفون من الأول أنا لا نعتقد القرآن حقا ، ولا محمدا ؛ فكيف نقول على محاورة المحمديين ، ولسان « أردو » : حضرة محمد ﷺ ، أو محمد خير البشر ﷺ ، والقرآن الشريف ؟ نعم . لا نَذُمُّ ولا نطعن قَصْدا . غير أنا نقول فى كل محل وموقع : إن القرآن ليس بحق ، ومحمدا ليس بنبى صادق . لكن هذه الأقوال لا نقولها لأجل الإيذاء ، بل لأن الحق فى زعمنا نحن النصارى ، هو هذا .

فى ١٨ نيسان سنة ١٨٥٤ .

وكتب هذا القسيس فى حاشية هذا المكتوب على قوله ثلاثين ألفا : « الذى جرى وقت المباحثة على لسانى أو لسان القسيس « فرنج » أربعين ألفا ؛ كان من طريق السهو ؛ لأن الكتاب الذى أخرج منه القسيس الموصوف حال سهو الكاتب ، كتب فيه : ثلاثون ألفا » انتهى .

ثم كتب على العبارة التى كانت بين الخطين القوسين هكذا : « أخذتُ هذه الفقرة بين الحلقة لأنها لم تذكر فى المباحثة » انتهى .

رد الفاضل : وصل كتابكم الكريم ، لكنه لمَّا لم يظهر منه المقصود ظهورا يقينيا بسبب الإجمال ، فى عشرة مواضع ؛ احتاجُ بالضرورة إلى استيضاحها ، مع استكشاف أمر آخر ، قبل أن نكتبَ الجوابَ التفصيلى . فوضحوها ولا تكتبوا مجملاً فى هذه المرة .

الموضع الأول : هو هذا: « إن المباحثة تكون على قاعدة وترتيب يرضى بهما الطرفان من قبل » فماذا أردتم بقولكم : يرضى بهما الطرفان من قبل ؟ » . أأردتم الأمر الذى تقرر بواسطة المكاتيب أم شيئا آخر ؟ فإن كان الأول – وهو الغالب – فمن جملة المسائل التى تقررت المباحثة فيها بواسطة المكاتيب : النَّسْخُ المطلق ، والتحريفُ المطلق . وهما أعم من أن يكونا فى العهد العتيق أو الجديد . لا النسخ والتحريف الواقعان فى العهد الجديد فقط . ولذلك كان قولنا مرارا فى الجلستين من أولهما إلى آخرهما : إن كلامنا على مجموع العَهْدَيْن ، لا على العهد الجديد . فلم تخصصون العهد الجديد ؟ وإن كان الثانى فما رضى به الطرفان قط إلى الآن . فلابد من التصريح بالمراد .

الموضع الثانى : هو هذا: « اعترفنا أن النسخ وقع فى التوراة فى المسائل الفرعية فقط . لا فى الأصول الإيمانية » ولما كان الكلام فى الجلستين متعلقا بنسخ هو مصطلح أهل الإسلام فى الأحكام الشرعية - لا ما هو مصطلح الانكليز فى الانتظامات الانكليزية - ويجيء فى الأوامر والنواهى فقط . وإياه وضّحتُ فى الجلسة الأولى ، فى أثناء ذكر ما جرى على لسانكم من منسوخية أحكام التوراة . وكتبتُ فى مكتوبى السابق ، أى المكتوب الثانى بعد المباحثة التقريرية مطابقا له . فالغالب : أن المراد بالنسخ فى كلامكم هو هذا النسخ . وإن سميتموه تكميلا . لكن صرحوا بهذا الأمر لئلا يبقى اشتباهُ لأحد . وهو أن مرادكم به هو هذا ، لا ما فهمتم غلطا أولا . وكتبتم فى « ميزان الحق » أخيرا . وهو : أن الأصول الإيمانية التى لا يطرأ عليها النسخ - الذى كلامنا فيه - هل توجد فى التوراة فى غير الأحكام العشرة[1] أم لا ؟ فإن قلتم تُوجد ؛ ففصّلوها .

---

(1) يقصد الوصايا العشر .

ونصها فى التوراة العبرانية ترجمة البروتستانت هكذا :

« ثم تكلم الله بجميع هذه الكلمات قائلا : أنا الرب إلهك الذى أخرجك من أرض مصر من بيت العبودية . لا يكن لك آلهة أخرى أمامى . لا تصنع لك تمثالا منحوتا ، ولا صورة مّا ، مما فى السماء من فوق ، وما فى الأرض من تحت ، وما فى الماء من تحت الأرض . لا تسجد لهن ولا تعبدهن ، لأنى أنا الرب إلهك إله غيور . أفتقد ذنوب الآباء فى الأبناء ، فى الجيل الثالث والرابع من مبغضى . وأصنع إحسانا إلى ألوف من محبى وحافظى وصاياى لا تنطق باسم الرب إلهك باطلا ؛ لأن الرب لا يُبرىء من نطق باسمه باطلا ، اذكر يوم السبت لتقدسه . ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك ، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك . لا تصنع عملا ما ، أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذى داخل أبوابك ؛ لأن فى ستة أيام ، صنع الرب السماء والأرض والبحر وكل ما فيها . واستراح فى اليوم السابع ، لذلك بارك الرب يوم السبت وقدسه ، أكرم أباك وأمك ؛ لكى تطول أيامك على الأرض التى يُعطيك الرب إلهك ، لا تقتل ، لا تزن لا تسرق ، لا تشهد على قريبك شهادة زور ، لا تشته بيت قريبك . لا تشته امرأة قريبك ، ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئا مما لقريبك » .

وتزيد التوراة السامرية على نص العبرانية هذا النص :

« ويكون إذ يدخلك الله إلهك إلى أرض الكنعانى ، التى أنت داخل إلى هناك لوراثتها فلتقم لك حجارة كبارا وتشيدها بشيد ، وتكتب على الحجارة كل خطوب الشريعة هذه . ويكون عند عبوركم الأردن تقيمون الحجارة هذه التى أنا موصيكم اليوم فى جبل جرزيم ، وتبنى هناك مذبحا لله إلهك ، مذبح حجارة لا تجز عليها حديدا ، حجارة كاملة . تبنى مذبح الله إلهك ، وتصعد عليه صعائد الله إلهك ، وتذبح سلام وتأكل هناك وتفرح فى حضرة الله إلهك . وذلك الجبل فى جيزة الأردن ، تبع طريق مغيب الشمس بأرض الكنعانى ، الساكن فى البقعة مقابل الجلجال ، جانب مرج البهاء ، مقابل نابلس » ا . هـ .

الموضع الثالث : هو هذا : « التحريف والتبديل من سهو الكاتبين وغيره . وقع فى النُّقط والحروف والألفاظ ، وفى بعض الآيات أيضا » وفى هذه العبارة — كما يبدو — لفظ « وغيره » معطوف على السهو ، فيكون مرادكم من هذا : أن سهو الكاتبين ، غير السهو القصدى ، كما قلتم فى الجلسة الثانية ، وكما اعترف بعض المحققين من النصارى وهو « هورن » فى المجلد الثانى من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٢ بالتحريف القصدى ، الصادر عن المبتدعين ، والتحريف القصدى الصادر عن النصارى المتدينين أيضا . كما ستعرف فى آخر هذه الترجمة فى القول الثالث ، من أقوال الموافقين فى اعتراف هذا المحقق .

فإن كان مرادكم هذا فوضّحوه ، ووضحوا أيضا : أن المراد ببعض الآيات هل هى الآيات السبعة أو الثمانية التى قبلتم تحريفها بالمعنى الذى ندعيه أو أزيد ؟ فإن كانت هى فوضحوها بأنها الآيات الفلانية ؛ ليحصل لنا العلم على مختاركم ، ونقدم بعد الفراغ من الشهادة فى الجلسات الآتية ؛ الآيات الأخرى التى تكون غيرها ، ونطلع على حسنها وقبحها . وإن كان هذا اللفظ يشمل خمسين أو ستين أيضا ، فصرّحوا فى هذه الصورة . وإن تعسَّر تفصيل الكلِّ ؛ ففصلوا تسعة أو عشرة مواضع عظيمة .

الموضع الرابع : هو هذا : « إن علماءنا خرّجوا من مثل هذه الأغلاط ثلاثين ألفا » الخ . ما هو مرادكم بهذا القول ؟ أجميع المصححين المشهورين ، الذين كانوا بصدد التصحيح فى القرن الثامن عشر ، أخرجوا الأغلاط بهذا القدر ، بعد مقابلة النُّسَخ ، أو أخرج بعض المصححين منهم فى بعض الأوقات الأغلاط المذكورة ؟ وكذا ما هو مرادكم بستمائة وخمسين نسخة ؟ أهى النُّسَخ التى قُوبلت إلى هذا الحين بهذا القدر ، أو هى نسخ بهذا القدر قوبلت فى بعض الأوقات ؟ وهل قابلوا النسخ الأخرى فى وقت آخر ، وأخرجوا الأغلاط الأخرى ، وكتبوا فى الصورة الثانية أسماء المقابلين ؟

الموضع الخامس هو هذا : « بقى الآن ألفاظ قليلة ، وآيات عديدة مشتبهة » ولما كان الكل ثلاثين ألفا ويصح إطلاق الأكثر على الزائد من النصف . فإذاً ما هو المراد بالألفاظ القليلة ؟ هل هى ألوف تكون أقل من

خمسة عشر ألفا ؟ أو هي مئات أو عشرة أو عشرين ؟ وما المراد بالآيات العديدة ؟ إن كان المراد بالألفاظ القليلة والآيات العديدة : عشرة أو عشرين لفظا ، أو عشرة وعشرين آية ؛ ففصّلوها . لكونها قليلة .

الموضع السادس : هو هذا : « جميعُ التعاليم وأحكام الانجيل الآن » الخ . ما المراد منه ؟ لأنه إما أن فقرة من حكم مًا ، وتعليم مًا ، لم يُحرَّف . وإما أن فقرة أو فقرات ، وإن حرفت ، لكنَّ مضمونها لما كان مستنبطا من موضع آخر ، لم يتغيَّر المطلب الأصلي في زعمكم بهذا الاعتبار .

الموضع السابع : لابد من تفسير المتن . أي المطلب الأصلي . كما هو اصطلاحكم ، وإن لم نسمع هذا الاصطلاح من غيركم ، تفسيرا واضحا بأنا نطلقه على هذا القدر .

الموضع الثامن : ما مرادكم بنَسْخ الإنجيل ؟ هل هو الذي كان رائجا قبل زمان محمد ﷺ وكان مكتوبا قبل زمانه ﷺ وكان مستعملا بين النصارى . وهو موجود إلى هذا الحين ، أم شيء آخر ؟ فإن كان الأول — كما كتبتم في « ميزان الحق » — فنسألكم في هذه الصورة : أاتفق جمهور علمائكم على أن هذه النُّسخ كتبت قبل زمان محمد ﷺ أو هذا رأي البعض ، أو رأيكم فقط ؟ ثم هذا الأمر . هل هو يقيني عندكم ؟ وإن كان ، فبينوا دليلَه ؛ لأن بعض كتب الإسناد التي هي عندنا قد تفحَّصنا فيها ، فما وجدنا فيها دليلا يُعتمد عليه . أم تقولون هذا باعتبار ظنكم الغالب ؟

الموضع التاسع : ثبوت تحريف المتن . أي المطلب الأصلي ، وكذا تحريف بعض الآيات التي تتمسكون بها . منحصر عندكم في أن توجد نسخة عتيقة لا توافق النسخ المستعملة في هذا المتن ، وفي هذه الآيات ، ويمكن ثبوته بطريق آخر أيضا ؟ فإن كان ممكنا فصرّحوا بأنكم إن أثبتم بهذا الطريق نُسلّمه أيضا .

الموضع العاشر : لفظ « ويريوس ريدنك » الذي جرى على لسانكم في الجلسة الأولى وترجمتموه بسهو الكاتب . تعريفه بحسب اصطلاحكم ماذا ؟ وهل يوجد الفرق بينه وبين لفظ « أراته » أم لا ؟

فأرجو من لطفكم أن تنبهونى على هذه الأمور العشرة بعبارة واضحة لا يكون فيها إجمال . كما هو عادتكم . لأكتب بعده الجواب التفصيلى لكتابكم الكريم . وأظهر ما يكون منظورا لى فى أمر المباحثة [وهذا هو الالتماس الأول]

والالتماس الثانى : نبّهونى أيضا عن عدد المصححين الذين قابلوا النُّسَخ — وهم معتبرون عند المسيحيين — وعن أسمائهم وزمانهم ، وكم عدد مصححى العهد العتيق منهم ؟ وكم عدد مصححى العهد الجديد منهم ؟

فى ٢٠ رجب سنة ١٢٧٠ و ١٩ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم الأربعاء .

المكتوبُ الرابع من القسيس : وصل كتابكم الكريم ، وانكشف مضمونُه . والجوابُ : إنّ بيان أجوبة سؤالاتكم تحتاجُ إلى كتاب . فكيف تسع فى مكتوب ؟ وليس جوابها ضروريا لأن بعض سؤالاتكم يتعلقُ بالمسائل التى فرغنا من مباحثتها . والبعضُ منها بحيث إن شئتم تقدمونه فى المباحثة الآتية . وكتبتُ بالتوضيح : أن المباحثة كيف اختتمت ؟ وإلى أين وصلتُ فى علمى وعلم القسيس « فرنج » ؟ وأن الباقى منها هو أن تثبتوا ادعاءكم بأن مضمون الإنجيل تبدل . وكتبتُ أيضا : أن جلسة المباحثة ، إن انعقدتْ يكونْ ابتداؤها من هذا الأمر لا غير ، وما كتبتم فى جوابه شيئا ، بل قدمتم سؤالات . فقولوا : إن ابتداءها من هذا الأمر مقبول عندكم أم لا ؟ فإن كان مقبولا عندكم أيضا تنعقدُ المباحثة مرة أخرى وتقدمون أمرا يكون متعلقا بهذه المسألة ونجيبُ بعد الاستماع والتأمل . ولا ضرورة فى الجواب قبل المباحثة . وإن لم يكن مقبولا تكون المباحثة موقوفة . وكانت الإشارة إلى هذا فى المكتوب السابق .

فى ٢١ نيسان سنة ١٨٥٤ .

الرد من الفاضل التحرير : وصل كتابكم الكريم ، وحصل التّعجب التام . فوا أسفى أنكم تتفوهون مرة بعد أخرى ، بعذر ضعيف ؛ لأجل سد باب المناظرة . ولما سلمتم تحريف الآيات فى هذا المجموع — أى مجموع العهد الجديد — على رؤوس الأشهاد فى ثمانية مواضع . منها : هذا الموضع وهو الآية ٧ و ٨ من الأصحاح الخامس من الرسالة الأولى ليوحنا . وفسرتم سهو الكاتب بتفسير ، هو التحريفُ الذى كنا

تُدّعيه وصار بالنظر إليه وقوعُ التحريف بالفعل مُسلَّما عندكم ؛ فضلا عن الإمكان . فكيف تكلفوننا بتسليم سلامة المقصود الأصلي من التحريف في هذا المجموع ؟ أي شرط من الإنصاف هذا ؟ .

تأملوا . إذا ثبت التحريف في الوثيقة في سبعة أو ثمانية مواضع ، وقبله صاحب الوثيقة . ثم ادعى أنا وإن حرفنا في مواضع عديدة ، لكنا ما حرفنا المقصود الأصلي . فهل يُسمع كلامه ؟ على أن هدفنا — كما قلنا قبل هذا أيضا في مسائل النسخ والتحريف والتثليث — كان بحكم مكتوبكم التاسع من مكاتيبكم قبل المناظرة التقريرية هدف الاعتراض . وأن هدفكم كان هدف المجيب فأنصفوا .

إنَّ إثبات سلامة المقصود الأصلي من التحريف في ذمتكم البتة . ونحنُ أثبتنا الشك في هذا المجموع والتحريف فيه ، بتسليمكم في ثمانية مواضع من الآيات . فذمتنا فارغة يقيناً وذمتكم مشغولة . ويكفي لنا أن نقول الآن : إن هذا المجموع مشكوك فيه . وكيف لا يكون مشكوكا فيه ، وعلماء النصارى سلفا وخلفا شاكُّون في أكثر أسفار هذا المجموع ؟ فضلا عن الشك في الفقرات . وكثير منهم قد اعترفوا بأن الرسالة الثانية لبطرس ، ورسالة يعقوب ، ورسالة يهوذا ، والرسالة الثانية والثالثة ليوحنا ، ومشاهدات يوحنا ، ليس من تصنيفات الحواريين ، كما تبين تفصيل أقوالهم في كتاب « الإعجاز العيسوي » الذي سيصل إليكم إن شاء الله تعالى . فلو كان سندٌ متصل لهذا المجموع ؛ لما وقع هذا الاختلاف ، ولَمَا قال العلماءُ المعتبرون مثله .

وكذا لا يوجد سند متصل لإنجيل « متى » الذي هو أول الأناجيل . وكان في اللسان العبراني على ما اختاره القدماء . ولا يوجد الآن في الدنيا . والموجود الآن ترجمته اليونانية ، ولا سند لها أيضا . حتى لا يُعلم إلى الآن — على سبيل الجزم — اسمُ المصنِّف وحاله . ويُعلم شرحُ هذه الأمور من أقوال بلرمن وكردتيس وكساين ووالفن وتاملاتن وكيو وهمند وملي وهارود وأودن وكبن بل وآدم كلارك وسائر من وتلي منت وبرى تيس وديوبن وكامت وميكالس واري نيس وأرجن وسرل وابنى فانيس وكريزانتم وجيروم وترى كرى نازين زن وايدجسو وتهيو فلكت ويوتهى ميس وبي بيس ويوسي بيس

واتهمانى سيس واكستاين واسى ددر ، وغيرهم من العلماء المتقدمين والمتأخرين ، الذين ذكرهم « لاردنر » و « واتسن » وغيرهما . فى كتبهم .

فكيف نسلم بأن هذا الإنجيل كلام الله ؟ وحال تراجم أهل الكتاب من البدء أسوأ . فوقوع المفاسد من مترجم هذا الإنجيل مظنون . ونجد فيه غلطا صريحا فى أكثر المواضع من أجل هذا السبب . منها ستة أغلاط صريحة فى الأصحاح الأول .

وماذا أقول فى حق عدم كون السند المتصل لكتب العهد العتيق ؟ هذه الكتب التى لا سند لها ، ولا يُعلم أسماء مصنفيها أيضا ؛ لا يمكن أن تكون علينا حجة البتة .

ولما كانت المباحثة مشروطة بشرط واحد عندكم ، كما كتبتم فى المكتوبين ، وكان هذا الشرط عندنا خلاف دأب المناظرة يقينا ، وقد رددناه فى الجلسة الثانية . وقلنا مرارا فى عدم تسليمه ؛ فهمنا أنكم عملتم حيلة لتعطيل المباحثة بالعذر الضعيف . وعطلتموها . ونحن نعطلها أيضا . وهذا المكتوب هو المكتوب الأخير من جانبنا ، ولن نكتب بعده مكتوبا . فلا تكتبوا أنتم أيضا .

لكنكم إن طبعتم المباحثة ، فلابد أن تلاحظوا أمرين :

الأول : أن تكتبوا حال النَّسْخ المصطلح عليه عند أهل الإسلام كما وضحته بالتوضيح التام فى الجلسة الأولى .

والثانى : أن تطبعوا مكتوباتكم ومكتوباتى كلها ، سواء كتبت قبل المباحثة التقريرية أو بعدها . ليعلم الناظر : أنَّ الغالب أىُّ شخص ؟ والمغلوب أى شخص ؟ وأن أى شخص كان يقول على طريقة المناظرة ؟ وأى شخص كان يقول على خلافها ؟

وما كتبتَه فى « ميزان الحق » فى مبدأ الفصل الثانى وهو أن القرآن والمفسرين يدَّعون أن الانجيل نُسخ بظهور القرآن . وقلتم : هذا غلط . فحرفتم هنا تحريفا قصديا تحريركم ، وتقريرى . وتحريركم فى الصفحة ١٤ من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ فى لسان « أردو » هكذا : « يدعى القرآن والمفسرون

فى هذا الباب : أنه كما نسخ التوراة بنزول الزبور ، ونسخ الزبور بظهور الإنجيل ، فكذلك نسخ الإنجيل بسبب القرآن » .

ثم فى الصفحة ٢٠ من النسخة المذكورة هكذا : « لا اصل لادعاء الشخص المحمدى بأن الزبور ناسخ للتوراة ، والإنجيل ناسخ لهما » وكان تقريرى أن : ما كتبتموه فى الموضعين غلط محض . ما جاء ذكره فى موضع من القرآن المجيد ، ولم يثبتْ فى تفسير من التفاسير مجموعُ هذا الكلام ، بل ثبت ضده من التفاسير والكتب وقد قرأت لكم عبارة التفسير العزيزى والتفسير الحسينى فى محفل المناظرة . والغلط الفاحش فى تحريركم على ما قلت فى الجلسة الأولى من المناظرة هو ادعاءكم : أن الزبور ناسخ للتوارة . ومنسوخ من الإنجيل » وهذا بهتان صريح .

وما كتبتم من أنه لابد من إثبات أحد الأمرين : إما أن قول المسيح ليس بمعتبر إلى آخره . فعندنا : إنْ ثبت قولُ المسيح فإنكارُه مُنْكر وقبيح ، إلاَّ أن ثبوته عسير لا تقدرون أن تُثبتوه بالدليل اليقينى . ولكنى أقطع النظر عن هذا .

وأقول أولا : إن كلامنا لمَّا كان على مجموع أسفار العهد العتيق والعهد الجديد ؛ فما لم تُثبتوا عدم تحريف هذا المجموع ، ولم تذكروا السند المتصل له ؛ لا يلزم علينا أن نلتفت إلى آية منه .

وثانيا : لو سلمنا بالفرض والتقدير : أن تلك الأقوال هى أقوال المسيح لا يثبتُ منها مقصودكم . كما صرح به « بيلى » ونقل قوله فى الجلسة الأولى .

وثالثا : لو سلمنا بالفرض أن مقصودكم يثبتُ بشهادة المسيح ؛ فلا يثبت منها إلاَّ هذا القدر وهو أنَّ بعضَ أسفار العهد العتيق لم تُحرف إلى زمانه . ولا يثبت بها عدم تحريف هذه الأسفار بعد زمانه ؛ لأنه فى المجلد الأول من تفسير « هنرى وإسكات » أن « أكستاين » كان يلزم اليهود بتحريف التواريخ . ويقول : إنهم فعلوا هذا الأمر لتصير الترجمة اليونانية غير معتبرة ، ولعناد الدين النصرانى . وكان هذا الرأى عاما بين قدماء النصارى ، وكانوا يقولون : إن اليهود حرفوا فى سنة ١٣٠ م تقريبا .

فعلى رأى أكستاين وجمهور القدماء وقع هذا التحريف فى القرن الثانى ، وهكذا يمكن وقوعه فى الموضع الآخر أيضا . فكيف يثبتُ بشهادة المسيح – فى زعمكم – نفْى هذا الأمر ؟ انتهى ملخصاً ولما عطلتم المباحثة بالعذر الضعيف ، فلا حاجة إن أن أكتب الأقوال الأخر المتعلقة بالمباحثة الآتية .

فى ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ من الهجرة و ٢٣ نيسان سنة ١٨٥٤ يوم الأحد .

صورة المضبطة التى كتبها « السيد عبدالله » فى آخر رسالة المباحثة التى هى فى لسان « أردو »

تمت هذه المباحثة ، والحمد لله ، ولما كان هذا العبد حاضرا فى الجلستين ، كتب التقرير الذى سمعه بأذنيه . لكن القسيس « بافاندر » طبع كلام الجانبين فى ذلك الوقت ، وأسقط كثيرا من الأقوال مع علمه وفهمه بها ، وحرَّف فى جواب أكثر الأقوال ؛ فلذلك أرسل هذه الرسالة للذين كانوا شركاء فى الجلسة ، راجيا منهم : أنَّ المناظرة إن كانت مطابقة للواقع زيِّنوها بشهاداتكم خدمة للذين ﴿ **ولا تكتموا الشهادة وَمَن يكتمها فإنه آثم قلبه** ﴾[1] .

صورة شهادة الحاضرين[2]:

---

(١) البقرة ٢٨٣

« كيفية هذه المناظرة التي حررت في هذه الرسالة صحيحة البتة ، وصادقة جزما » وكيل راجه بنارس « محمد أمير الله »

« هذه المباحثة وقعت بحضوري » باشكاتب النظارة المالية « قادري فيض أحمد »

« كل ما الرسالة حق ، واقع بحضرتي » « محمد سراج الحق بن الفاضل فيض أحمد المزبور »

« كنت موجودا في جلسة اليوم الثاني . والقدر الذي نقل عن تقرير هذا اليوم أشد ضبطا وأصح » « محمد أسد الله » قاضي القضاة ببلد أكبر آباد .

« كنت موجودا في الجلستين كلتيهما . وهذا التقرير كله وقع بين يدي ، وضُبط بالاحتياط التام » « محمد رياض الدين » المفتي .

« كنت في جلسة اليوم الثاني وضبط تقرير هذا اليوم بالصحة » « محمد أمجد علي » وكيل الدولة الانكليزية .أي دعويه ناظريه .

« كنت في الجلستين . والتقرير كله صحيح ومطابق للواقع » « السيد الحافظ ولي حسن »

« كنت في الجلستين . وهذا التقرير كله وقع بحضوري » « الحافظ خدا بخش »

« هذا بيان واقع ، وقع في الحضور لا شبهة فيه » « إمام الدين » .

« كنت حاضرا فى جلستى المناظرة ، والتقرير كله صحيح لا ريب فيه »
« محمد قمر الإسلام » إمام الجامع الكبير فى أكبر آباد .

« كنت شريكا فى المباحثتين ، والتقرير كله ضبط بالصحة » « قادرى محمد جعفر بخش »

« هذا التنسيق واقع ، وأنا حاضر فى الجلستين » « خادم على » مهتم مطلع الأخبار .

« سمعت تقرير نصف الجلسة فى اليوم الثانى ، فحرر بعينه كما كان ، لا تفاوت فيه بمقدار ذرة » « محمد قمر الدين » مهتم أسعد الأخبار والمدرس الأول فى شنيرى كالج .

« التقرير الذى سمعته فى الجلستين . رأيته مكتوبا فى هذه الأوراق »
« محمد عبد الشهيد كولوى »

« هذا العبد كان حاضرا فى الجلستين ، والتقرير المنقول فى هذه الرسالة وقع بلا زيادة ونقصان » « السيد الحافظ فضل حسين »

يقول « رفاعى » المترجم غفر الله له : إن شهادة الفاضل « فيض أحمد » باشكاتب النظارة المالية ، ونجله الفاضل « محمد سراج الحق » وكذا شهادة « مرزا إمام الدين بك » والكاتب « خادم على » مهتم مطلع الأخبار ، كانت فى اللسان العربى ، فنقلتُ شهادتهم بعباراتهم ، وكانت شهادة الفاضل « أمير الله » فى اللسان الفارسى ، والشهادات الباقية كانت بلسان « أردو » فترجمتها إلى العربية ، ونقلت عباراتهم الأصلية بعينها على الحاشية ، ووضَعْتُ نسخة واحدة من رسالة « أردو » التى ترجمتها مع ترجمتى هذه فى كتبخانة « جامع بايزيد » فمن أراد تصحيح الترجمة أو رؤية الشهادات ؛ فليذهب إليه .

ولما طبع القسيس رسالة هذه المناظرة بعدما حرَّفها تحريفا تاما ؛ شُنِّع عليه من كل قطر من أقطار الهند . وكتب إليه الفاضل المناظر مكاتيب زاجرا ولائما عليه ، وكذا كتب إلى القسيس « فرنج » مكتوبا واحدا يلومه فيه على هذا التحريف . وكتب إلى الفاضل المناظر فى جواب مكاتيبه .

وهذه المكاتيب كلها جمعها الفاضل « أمين الدين الهندى » وطبعها

وضمها إلى آخر رسالة المناظرة التى طُبعت فى « دهلى » وهذه الرسالة توجد عند بعض أهل « الهند » فى « مكة المعظمة » — شرَّفها الله تعالى — وطلبتها من مكة . فإن وصلتْ إلَىّ وساعدنى الوقت ؛ أترجمُ هذه المكاتيب أيضا إن شاء الله ، ليظهر حال الباقى أيضا عند المنصفين .

وأنقل ههنا بعض فقرات من التى كتبها القسيس « فرنْج » إلى الفاضل المناظر ، وهى هذه :

« الاختلاف الذى وقع فى بياننا فى عدد التحريفات ، سببه : أن العدد الكبير ليس بمتفق عليه البتة بين المصححين ، وهذا قريب من اليقين . والخمسة دخلت فى المتن بالتحريف سهوا أو قصدا » انتهى .

فجزم هذا القسيس فى هذا المكتوب بأن أربع آيات أو خمس آيات محرفة يقينا . وهذه الآيات وقعت فى المقصود الأصلى من الإنجيل . لا فى المطالب الغير مقصودة . مثل : تأثير الأرواح الخبيثة فى الأجسام البشرية ، وإبراء عيسى عليه السلام منه . فإن أمثال هذا من الأوهام الباطلة عند عقلاء أوروبا .

ومحققى فرقة البروتستانت — وان كانت الأناجيل مملوءة من تلك الأوهام الباطلة عندهم — قال محقق فرقة البروتستنت « بيلى » فى كتاب « الإسناد » فى الصفحة ٣٢٣ من النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٠ هكذا :

« الذين يقولون : إن هذا الرأى الغلط — أى تسلط الجنّ — كان عاما فى ذلك الزمان . فوقع فيه مؤلفو الأناجيل واليهود ، الذين كانوا فى ذلك الزمان . فلابد أن يُقبل هذا الأمر . ولا خوف منه فى صدق الملة النصرانية ؛ لأن هذه المسألة ليست من المسائل التى جاء بها عيسى عليه السلام بل اختلطت بالأقوال النصرانية اتفاقا ، بسبب كونها رأيا عاما فى تلك المملكة ، وذلك الزمان » انتهى .

وهذا التحريف الذى صدر عن القسيس ليس عيبا عند فرقته ، بل هو من سنة الأسلاف ، ومن المستحبات الدينية التى يصيح عليها المخالفون والموافقون سلفا وخلفا .

أما المخالفون : فأنقل عن أقوالهم ثلاثة أقوال على عدد التثليث :

القول الأول : نقل « اكهارن » الذى هو من العلماء المشهورين فى أهل « الجرمن » فى كتابه : قول المشرك « سلسوس » الذى كان فى القرن الثانى من القرون المسيحية هكذا : « بَدَّل المسيحيون أناجيلهم ثلاث مرات ، أو أربع مرات ، بل أزيد من هذا ، تبديلا . كأنّ مضامينها قد بُدلت » انتهى .

القول الثانى : نقل « لاردنر » المفسر فى المجلد الثالث من تفسيره فى ذيل بيان فرقة « مانى كيز » قول « فاستُس » الذى كان من أعظم علماء تلك الفرقة ، فى القرن الرابع ، من القرون النصرانية . هكذا : « أنكر أن الأشياء التى أدخلها آباؤكم وأجدادكم ، بالمكر ، فى العهد الجديد ، وعيبوا بها صورته الحسنة وأفضليته . لأن هذا الأمر محقق وهو : أن هذا العهد الجديد ما صنّفه المسيح ، ولا الحواريون ، بل صنفه رجل مجهول الاسم ، ونسبه إلى الحواريين ورفقاء الحواريين ، خوفا أن لا يعتبر الناس تحريره. ظانين أنه غير واقف على الحالات التى كتبها . وآذى المريدين لعيسى إيذاءا بليغا ، بتأليفه الكتب التى توجد فيها الأغلاط والتناقضات » انتهى .

القول الثالث : أقوال ألوف من العلماء والحكماء من أهل أوروبا الذين ظهروا فى آخر القرن السادس عشر ، من القرون النصرانية وسموا أنفسهم « راشنلشت » ويسميهم المتعصبون من علماء البروتستانت ملاحدة . وزاد عدد متبعيهم يوما فيوما ، حتى امتلأت أقطار أوروبا بهم . وألفوا مئات من الكتب والرسائل ، يستهزئون على كتب العهدين . ومن دعاويهم فى حقها : أنها محرفة . فمن شاء فليرجع الى كتبهم . وقال « باركر » منهم مستهزئا فى كتابه : « قالت ملة البروتستانت : إن المعجزات الأزلية والأبدية حفظت العهد العتيق والجديد ، من أن تصل إليهما صدمة خفيفة ؛ لكن هذه المسألة لا تقدر أن تقوم فى مقابلة عسكر اختلاف العبارة ، التى هى ثلاثون ألفا » انتهى كلامه .

أما الموافقون : فأنقلُ من كلامهم ثلاثة أقوال أيضا على عدد التثليث . ومن شاء الزائد فليرجع الى كتاب الفاضل المناظر النحرير ، المسمى بـ « إظهار الحق » فيجد فيه ثلاثين قولا :

القول الأول : قال « آدم كلارك » المفسر فى المجلد السادس من تفسيره المطبوع سنة ١٨٥١ فى ذيل تفسير الأصحاح الأول من رسالة بُولُس إلى أهل غلاطية هكذا : « إن هذا الأمر محقق وهو : أن الأناجيل الكثيرة الكاذبة ، كانت رائجة فى أول القرون النصرانية ، وكثرةُ هذه الأحوال الكاذبة الغير صحيحة هى التى هَيَّجت لوقا ، على تحرير الإنجيل . ويُوجد ذكر أكثر من سبعين ، من هذه الأناجيل الكاذبة ، والأجزاء الكثيرة من هذه الأناجيل باقية . وكان « فابرى سيوس » جمع هذه الأناجيل ، وطبعها فى ثلاث مجلدات » انتهى .

القول الثانى : قال « موشليم » المؤرخ فى بيان علماء القرن الثانى فى الصفحة ٦٥ من المجلد الأول من تاريخه المطبوع سنة ١٨٣٢ : « كان بين متبعى رأى « أفلاطون » و « فيثاغورث » مقولة مشهورة وهى أن الكذب والخداع لأجل أن يزداد الصدق ، وعبادة الله ؛ ليسا بجائزين فقط ، بل قابلان للتحسين . وتعلَّم أوّلا منهم يهودُ مصر هذه المقولة قبل المسيح ، كما يظهر هذا جزما من كثير من الكتب القديمة . وقد أثّر وباءُ هذا الغلط السوء فى النصارى ، كما يظهرُ هذا الأمر من الكتب الكثيرة التى نُسبت إلى الكبار كذبا » انتهى .

فظهر أن مثل هذا التحريف كان من المستحسنات عند أسلاف اليهود والنصارى . فأىُّ عجب من الأخلاف ؟

القول الثالث : قال « هورن » فى الصفحة ٣٢٥ من المجلد الثانى من تفسيره المطبوع سنة ١٨٢٣ : « الفرقُ الحَسَن بين « أراته » يعنى غلط الكاتب ، وبين « ويريوس ريدنك » يعنى اختلاف العبارة ، ما قال « ميكايلس » : أنه إذا وُجد الاختلاف بين العبارتين أو أكثر ؛ فلا تكون الصادقة إلا واحدة ، والباقية إما أن تكون تحريفا قصديا ، أو مِنْ سهو الكاتب . لكن تمييز الصحيحة عن غيرها عسيرٌ غالبا . فإن بقى شك مّا ؛ فليُطلق على الكل : اختلاف العبارة »

وإذا علم صراحة : أن سهو الكاتب أو اختلاف العبارة ، بحسب اصطلاحهم ، عبارة عن العبارة المشكوك فيها ، التى لا يُجزم فيها بأنها صادقة أو كاذبة ، ووجد فى كتبهم المقدسة ثلاثون ألفا من هذه الاختلافات . يثبتُ التحريف يقينا . ولذلك قال « باركر » مستهزئا عليهم ، ما قال . كما عرفت فى القول الثالث من أقوال المخالفين . وإذا علمت معنى اختلاف العبارة بحسب اصطلاحهم . فأقول : قال محققهم المذكور فى المجلد الثانى المسطور فى سبب وقوعه فى كتبهم المقدسة هكذا : « لوقوعه أسباب أربعة :

السبب الأول : غفلة الكاتب وسهوه . ويُتصور على وجوه :

الأول : أن الذى كان يُلقى العبارة على الكاتب أُلقى ما أُلقى . أو الكاتب لم يفهم ، فكتب ما كتب .

الثانى : أن الحروف العبرانية واليونانية كانت متشابهة ، فكتب أحدها ، بدل الآخر .

والثالث : أنَّ الكاتب ظن الإعراب خطأً أو الخط الذى كان يكتب عليه جزء الحرف ، أو ما فهم أصل المطلب ؛ فأصلحَ العبارة بمحوها وكتب نظيرَها ، ثم كتب من الموضع الذى كان تركه مرة أخرى ، وأبقى ما كتبه قبلُ أيضا .

والرابع : أن الكاتب ترك شيئا وبعدَ ما كتب شيئا آخر ؛ تَنَبَّه ، وكتب العبارة المتروكة بعده ، فانتقلت العبارة من موضع إلى موضع آخر .

الخامس : أن نظر الكاتب أخطأ . ووقع على سطر آخر ، فسقطت عبارة ما .

والسادس : أن الكاتب غلط فى فهم الألفاظ المحققة . فكتب على فهمه كاملا . فوقع الغلط .

والسابع : أن جهل الكاتبين وغفلتهم منشؤه العظيم هو وقوع « ويريوس ريدنك » بأنهم فهموا عبارة الحاشية — أو التفسير — جزءاً من المتن ، فأدخلوها .

والسبب الثانى : نقصان النسخة المنقول عنها . وهو أيضا يُتصوَّر على

وجوه :

الأول : إمحاء إعراب الحروف .

والثانى : أن الإعراب الذى كان فى صفحة ، نظره فى جانب آخر منها ، فى صفحة أخرى ، فامتزج بحروف جزء منها .

والثالث : أن الفقرة المتروكة كانت مكتوبة على الحاشية ، لتكتب فى أى موضع ؛ فغلط .

والسبب الثالث : التصحيح الخيالى والإصلاح . وهذا أيضا وقع على وجوه :

الأول : أن الكاتب فهم العبارة الصحيحة فى نفس الأمر ناقصة ، وغلط فى فهم المطلب ، أو تخيل أن العبارة غلط بحسب القاعدة . وما كانت غلطا أو كانت غلطا ، لكن هذا الغلط كان صادرا عن المصنف فى نفس الأمر

الثانى : أن بعض المحققين لم يكتفوا على إصلاح الغلط بحسب القاعدة فقط . بل بدّلوا العبارة الغير فصيحة بالفصيحة ، أو أسقطوا الفضول أو الألفاظ المترادفة التى لم يظهر لهم فرق بينها .

والثالث : وهو أكثر الوجوه وقوعا : أنهم سووا الفقرات المتقابلة . وهذا التصرف وقع فى الإنجيل خصوصا ، ولأجل ذلك كثر الإلحاق فى رسائل « بولس » لتكون العبارات التى نقلها عن العهد العتيق ، مطابقة للترجمة اليونانية .

والرابع : أن بعض المحققين جعل العهد الجديد مطابقا للترجمة اللاتينية .

والسبب الرابع : التحريف القصدى . الذى صدر عن أهل الديانة ، أو من المبتدعين . وما ألزم أحد فى المبتدعين القدماء أزيد من « مارسيون » وما استحق الملامة أحد أزيد منه ، لسبب هذه الحركة . وهذا الأمر محقق وهو : أن بعض التحريفات القصدية ، صدرت عن الذين كانوا من أهل الديانة والدِّين . وكانت هذه التحريفات ترجع بعدهم لتؤيد بها مسألة مقبولة ، أو يدفع بها الاعتراض الوارد عليها » انتهى كلامه ملخصا .

وأورد « هورن » أمثلة كثيرة فى بيان أقسام كل سبب من الأسباب

الأربعة ، ولما كان في ذكرها طول ، تركتها لكوني أذكر الأمثلة التي نقلها لتحريف أهل الدين والديانة من كتاب « فاف » قال : « مثلا تُرك قصدا الآية الثالثة والأربعين من الأصحاح الثاني والعشرين ، من إنجيل لوقا ؛ لأن بعض أهل الدين ، ظنوا أن تقوية الملاك للرب منافية لألوهيته ، وتُرك قصدا في الأصحاح الأول من إنجيل متّى هذه الألفاظ « قبل أن يجتمعا في » وهذه الألفاظ : « ابنها البكر » في الآية الخامسة والعشرين . لئلا يقع الشك في البكارة الدائمة لمريم عليها السلام ، ويدل لفظ « اثني عشر بأحد عشر » في الآية الخامسة من الأصحاح الخامس عشر من الرسالة الأولى ، إلى أهل « كورنثوس » لئلا يقع إلزام الكذاب على « بولس » لأن « يهوذا الإسخريوطي » كان قد مات قبل .

وترك بعض الألفاظ في الآية الثانية والثلاثين من الأصحاح الثالث عشر من إنجيل مرقس ، وردَّ هذه الألفاظ بعضُ المرشدين ؛ لأنهم تخيلوا أنها مؤيدة لفرقة « ايرين » وزيد بعض الألفاظ في الآية الخامسة والثلاثين من الأصحاح الأول من إنجيل لوقا في الترجمة السريانية والفارسية والعربية واتهيوبك ، وغيرها من التراجم . وفي كثير من نقول المرشدين في مقابلة فرقة « يوتي كينس » لأنها كانت تُنكر : « فإن عيسى عليه السلام فيه صفتان » انتهى كلامه .

فبيَّن « هورن » جميع الصور المحتملة في التحريف ، وأقر بأنها وقعت في كتبهم المقدسة . فما بقيت دقيقة من دقائق التحريف .

ولما ثبت أن الكذب والخداع كانا بمنزلة المستحبات الدينية ، لأسلاف من اليهود والنصارى ، وأن حضرات أسلاف النصارى اخترعوا أناجيل كاذبة ، أزيد من سبعين ، وأن جميع أنواع التحريف وقع في الكتب المسلّمة عندهم أيضا ؛ فلا شكاية لنا من القسيس المزبور في تحريفه تقرير المباحثة ؛ لأنه اقتدى بسنة الأسلاف . وتحريفه ليس بأشنع من تحريف الكتب المقدسة ، ومن اختراع الأناجيل الزائدة على السبعين .

فأكف لسان القلم عن إظهار أمثال هذا الأمر . وأقول متضرعا وداعيا :
﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت

الوهاب ﴾[1]

وصلى الله على خير الخليقة محمد وآله وأصحابه أجمعين

﴿ وآخر دعواهم : أن الحمد لله رب العالمين[2] **﴾**

تم الكتاب

(١) آل عمران : ٨١ .

(٢) يونس : ١٠